

بها أفغدور ليرمان^٢، وهي خطة لترحيل أو طرد الفلسطينيين المحتلة أرضهم سنة ١٩٤٨ وعدددهم يزيد عن مليون ونصف المليون فلسطيني، أي حوالي ١٨٪ من سكان إسرائيل، بهدف تحقيق الفصل الكامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين^٣. الأمر الذي يعني -وفق هذا القانون العنصري- تعرض الفلسطينيين لنكبة ثانية. هذا بالنسبة للجزء الذي مساحته ٧٨٪ من أرض فلسطين والذي أقيم عليه عنوة الكيان الصهيوني.

أما بالنسبة لأرض فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، ومساحتها ٢٢٪ من مساحة أرض فلسطين البالغة ٢٧٠٠٠ كم^٢، فإن القيادة الفلسطينية استناداً إلى مؤتمر مدريد ١٩٩١ واتفاقات أوسلو الأولى ١٩٩٣ والثانية ١٩٩٥ مروراً بقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١٠ أكتوبر ١٩٩٣ بإنشاء السلطة الفلسطينية، قد قبلت قيام دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، الأمر الذي يعني التنازل عن ٧٨٪ من أرض فلسطين. بينما الرؤية الصهيونية الأمريكية على أرض الواقع وبعد قرابة ما يزيد عن ربع قرن من التفاوض، من الواضح والمؤكد أنها لا تريد خيار الدولتين الذي تم إقراره أول مرة عام ١٩٤٧ ولا تريد أن تمنح الفلسطينيين دولة على حدود ١٩٦٧. إن ما تم على أرض الواقع هو قيام حكم ذاتي في قطاع غزة، وفي ٣٩٪ من مساحة الضفة الغربية. فالضفة الغربية قد تم تقسيمها وفقاً لاتفاقات أوسلو إلى ثلاث مناطق: منطقة (أ) سيطرة فلسطينية (١٨٪ من مساحة الضفة الغربية) ولا توجد فيها مستوطنات، ومنطقة (ب) سيطرة مشتركة (٢١٪) ولا

التحول في المواقف الرسمية الفلسطينية تجاه إسرائيل*

د. بشير أبو القرايا*

مقدمة:

قانون الدولة القومية اليهودية الذي صدقت عليه لجنة التشريع الوزارية في الحكومة الإسرائيلية بالإجماع بعد أربع سنوات من طرحه لأول مرة وصدق عليه الكنيست في ٢٠١٧/٥/١٠ لا يقر بحق تقرير المصير لغير اليهود، ويعرّف إسرائيل بأنها دولة يهودية وديمقراطية وأن القدس هي عاصمة إسرائيل واللغة العبرية هي اللغة الرسمية، الأمر الذي يعني ضمناً أنه لا مكان للفلسطينيين الذين بقوا يعيشون في قراهم وبلداتهم بعد أن سيطرت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨ وهم الذين يحملون قسراً جوازات سفر إسرائيلية ويلقبون بعرب إسرائيل، وهم من الناحية الواقعية يمثلون خط الدفاع الفلسطيني الأول في مواجهة المشروع الصهيوني. من المتوقع أن تكون هذه مقدمات لترحيلهم أو عزهم تماماً، عبر عملية نقل قسرية (ترانسفير) كان قد نادى

٢- اعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي أفغدور ليرمان أن أي محاولة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام محكوم عليها بالفشل. ووجد اقتراحه السابق بتبادل السكان (القدس العربي، ٢٠١٧/٣/١٣). "الوقائع الفلسطينية"، مجلة سياسات عربية، ع ٢٦٤، مايو ٢٠١٧، ص ١٢٤.

٣- د. محسن صالح وآخرون، الترانسفير: طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الإسرائيلية، تقرير معلومات ١٠، بيروت: مركز الزيتونة، ٢٠٠٩، ص ٣٨، وأنظر بالتفصيل: ص ٦-٥٢.

* تدخل تلك الورقة ضمن العدد الثامن في قضايا ونظرات

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم

الإنسانية والاجتماعية، جامعة زايد، أبو ظبي.

١- انظر: "الوقائع الفلسطينية"، مجلة سياسات عربية، ع ٢٧٤، يوليو ٢٠١٧، ص ١٣٥. "قانون الدولة القومية للشعب اليهودي"، عرب ٤٨،

<https://goo.gl/YHEXX1>

توجد فيها مستوطنات أيضاً، ومنطقة (ج) سيطرة إسرائيلية (٦١٪) وتوجد فيها مستوطنات ومن ثم لا تدخل ضمن الحكم الذاتي الفلسطيني.

وعليه، فإن الدولة الفلسطينية التي ستنشأ على أرض الواقع ستكون على ٩٪ من مساحة أرض فلسطين، أما نسبة الـ ١٣٪ المتبقية من نسبة الـ ٢٢٪ فإنها تشمل القدس الشرقية والمنطقة (ج) من الضفة الغربية. علاوة على ذلك، فإن هذه الدولة لم تتحقق حتى هذه اللحظة. فوعد ترامب ينفي أن تكون القدس عاصمة لفلسطين، وما يسمى بصفقة العصر^١ يدور الحديث بخصوصها من قبل البعض عن كيان فلسطيني في غزة موسع في سيناء.

والسؤال من الذي سيسكن سيناء من الفلسطينيين، لو فرضنا جديلاً بأن هناك تدييراً لهذا الأمر؟ هل سيسكنها الفلسطينيون الذين احتلت أرضهم عام ١٩٤٨ وما زالوا فيها؛ وهي النكبة الثانية المحتملة في المدى المتوسط؟ أم هم أهل الضفة الغربية؛ وهي النكبة الثالثة المحتملة في المدى البعيد؟ وفي حال أن مقترح توطين الفلسطينيين في سيناء لم يكتب له النجاح، فالمنطق من المنظور الصهيوني الأمريكي سيفضي - في أفضل الأحوال وعلى المدى القصير أو المتوسط - إلى الإبقاء على حكمين ذاتيين متناحرين: أحدهما في قطاع غزة وعاصمته مدينة غزة تسيطر عليه حماس عسكرياً حتى في ظل حكومة وحدة وطنية، والآخر في المنطقتين (أ) و(ب) من الضفة الغربية وعاصمته رام الله تسيطر عليه فتح، وكلاهما سيخضع للتوغل والحصار والعدوان المتكرر بين الحين والآخر.

أما في أسوأ الأحوال وعلى المدى المتوسط أو البعيد، وهو الأرجح، فالهدف الصهيوني الأمريكي من التفاوض، ولربح قرن آخر من الزمان وربما نصف قرن، هو المماثلة وتضييع الوقت لمواصلة بناء مزيد من المستوطنات. في نهاية

المطاف، ستصل الأمور إلى حد الانتقال لبناء المستوطنات في المنطقة (ب) ذات السيطرة المشتركة ثم في المنطقة (أ) ذات السيطرة الفلسطينية، أو ربما إقدام إسرائيل على تنفيذ تبادل قسري للفلسطينيين المحتلة أرضهم عام ١٩٤٨ مع مستوطني الضفة وربما مع جزء منهم. وهكذا لن يبقى أمام الفلسطينيين سوى قطاع غزة وكيان موسع في سيناء وفق توقعات البعض. ولكن بصرف النظر عن هذه التوقعات المتشائمة، فالخصلة الحالية على أرض الواقع، وربما تكون هي نهاية المطاف: حكمان ذاتيان على ٩٪ من أرض فلسطين قابلان للانكماش والضمور مع بناء المستوطنات بخطى متسارعة يوماً بعد يوم.

في ضوء الوضع الحالي للقضية الفلسطينية والتوقعات المستقبلية القائمة، التساؤل الذي يطرح نفسه: لماذا ما زالت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية متمسكة بالخيار التفاوضي كخيار استراتيجي وهي تعلم أنه لا طائل من ورائه؟ لقد مرّ التفاوض بثلاث مراحل: مرحلة تحقيق بعض المكاسب مع تأسيس سلطة الحكم الذاتي، مرحلة التراجع مع وجود أمل بقيام الدولة الفلسطينية رغم العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة والضفة ومحاولات تدمير السلطة واستبدالها تدريجياً بالإدارة المدنية الإسرائيلية، ومرحلة التراجع مع فقدان الأمل بقيام دولة فلسطينية في ظلّ وعد ترامب وصفقة القرن، وهي المرحلة الحالية المفروضة التي أصبح اللعب فيها على المكشوف من الوسيط الأمريكي.

وهناك تساؤل آخر: لماذا القيادة الفلسطينية غافلة عن تفعيل وتوجيه ودعم المقاومة المدنية الشاملة رغم أنها تستطيع ذلك في إطار خيار التفاوض، لكن الأمور اقتصر على مقاومة مدنية في مناطق محددة وبمجهودات شعبية لم تلق دعماً من أحد؛ ولماذا خيار الانتفاضة غائب الآن؟ على ماذا تفاوض القيادة الفلسطينية إذن؟ ما هي المكاسب المتوقع الحصول عليها بعد هذا كله؟ وفي ظل اللاتجاه الصهيونية: لا لحدود ١٩٦٧ كأساس للمفاوضات، لا للسيادة

١- أحد الباحثين الفلسطينيين يرى بأنه لا وجود لما يسمى صفقة القرن. وكل حديث بشأنها إما تكهنات أو تسريبات صحافية لأغراض سياسية غالباً ما تقع في إطار الحرب النفسية. عبد الغني سلامة، "صفقة القرن حقيقة أو وهم"، الأيام، ع ٧٩٤٠، س ٢٣، ٢٠١٨/١/٣، ص ١٣.

الفلسطينية الكاملة، لا لحق عودة اللاجئين، لا لتقسيم القدس ولا لأي حديث عنها، لا لوقف الاستيطان، لا للانسحاب من الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة الغربية، لا للانسحاب من غور الأردن، لا للمبادرة العربية، ولا لاستئناف المفاوضات دون الاعتراف الفلسطيني المسبق بيهودية دولة إسرائيل. هل يكفي العمل الدبلوماسي لمواجهة هذه الحالة أم إن الاكتفاء بذلك يعكس قصوراً كبيراً على المستوى الرسمي الفلسطيني؟

من الواضح أن حل الصراع وفقاً للرؤية الصهيونية الأمريكية يحمل صورة قاتمة في ظل الخديعة والمماطلة والتهويد والاستيطان، ويؤكد ذلك صدور وعد بلفور آخر في أواخر عام ٢٠١٧ وبعد مئة عام من الوعد الأول. والسؤال الذي يطرح نفسه أيضاً: إن كان خيار الدولتين على أرض الواقع لم يعد ممكناً والنوايا الصهيونية الأمريكية تعكس ذلك، فهل نحن نقترّب من ضياع فلسطين، وما تبقى هو التشبث بالأرض في إطار الحكم الذاتي؟ هل إدراك القيادة الفلسطينية لذلك كله دفعها لإحداث تحول في مواقفها الرسمية رغم التزامها باستراتيجية التفاوض والخيار السلمي؟ ما هو واقع هذا التحول؟ وكيف يمكن تقييمه، وما هو التحول المأمول من القيادة الفلسطينية؟ وما هي ميثبات هذا التحول وما هي محفزاته؟ هل يمكن إعادة الاعتبار لللاءات العربية: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض، أو: لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، ولا مفاوضات مع إسرائيل. وكذلك: لا لتهويد القدس، لا للقرار الأمريكي، لا للجدار، لا للتمييز العنصري، ولا للمستوطنات. هل يمكن انتقالها من طور الشعارات إلى طور الممارسة لتصبح أمراً واقعاً؟

في إطار هذا التساؤل، سيتم في هذا التقرير تناول ثلاث نقاط هي: ملامح التحول، بيئة التحول، وتقييم التحول والمأمول منه.

أولاً- ملامح التحول:

لقد شهدت المواقف الرسمية الفلسطينية تجاه إسرائيل تحولاً في الآونة الأخيرة يمكن الاستدلال عليه من خلال متابعة تصريحات الرئيس الفلسطيني محمود عباس وكلماته التي ألقاها في مناسبات عدة وتحركاته الدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي وقراراته التي اتخذها، ويمكن أيضاً الاستدلال على هذا التحول من خلال متابعة اجتماعات وقرارات مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية في رام الله، وأيضاً حركة فتح. ونظراً لسيطرة الرئيس عباس على المؤسسات المذكورة ونجاحه في استبعاد معارضيه ومنتقديه يمكن القول بأن ما تقوم به هذه المؤسسات لا يعدو كونه تنفيذاً لما يراه الرئيس عباس واستبعاداً للآراء الأخرى. فبعد فصل محمد دحلان من عضوية اللجنة المركزية لحركة فتح لتورطه في قضايا فساد مالي وإقحامه على تنفيذ اغتيالات لفلسطينيين أبرياء، كما يقال، تخلص عباس من مؤيدي دحلان في المجلس المركزي، ودحلان بدوره أتهم عباس وأولاده باختلاس أكثر من مليار دولار من أموال الشعب الفلسطيني. ومارس عباس الضغوط على منتقديه في الجبهة الشعبية بقطع مخصصاتهم المالية من الصندوق القومي الفلسطيني وهم الذين أتهموه بالتقصير وعدم تنفيذ قرارات المجلس المركزي وطالبوا بمحاسبته^١. ويلاحظ أن هذا التحول الذي يقوده الرئيس عباس مازال يتحرك في إطار سقف التفاوض القائم على حل الدولتين ولم يتجاوز، أملاً في استئناف عملية التسوية السلمية من حيث انتهت، وليس من بدايتها كما يريد اليمين الصهيوني بقيادة نتنياهو. كما سيرصد التقرير التحول في المواقف الرسمية لحكومة حماس في

١ فتحي صباح، "الشعبية تطالب بالألا تصبح اجتماعات القيادة بديلاً لاجتماعات اللجنة التنفيذية"، الحياة، غزة، ٢٧/٨/٢٠١٧،

<https://goo.gl/Qnr+CS>

قطاع غزة الذي عبرت عنه وثيقة حماس والتغيير القيادي الأخير في مؤسسات الحركة.

أ- ملامح التحول في المواقف الرسمية لقيادة المنظمة والسلطة الفلسطينية في رام الله:

وتتجلى ملامح التحول في المواقف الرسمية الفلسطينية لدى قيادة المنظمة والسلطة في رام الله من خلال تناول ست قضايا كبرى هي: مواصلة الاستيطان الصهيوني، السيطرة الصهيونية على المسجد الأقصى، المعاناة الفلسطينية في ظل الاحتلال، حل الصراع، وعد ترامب لليهود بشأن القدس، وبدء عملية مراجعة فلسطينية شاملة بهدف إعداد استراتيجية جديدة لإدارة الصراع. وفي إطار هذه القضايا سيتم التعرف على الإجراءات الفلسطينية التي تم اتخاذها على أرض الواقع في ضوء هذه المتغيرات.

١. مواصلة الاستيطان الصهيوني:

أصدر الرئيس عباس عدة تصريحات واتخذ بعض الإجراءات على المستويين المحلي والدولي رداً على استمرار سياسة الاستيطان الصهيوني.

فعلى المستوى المحلي، هاجم التشريع الذي سنّه الكنيست الإسرائيلي لإجازة سرقة الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنين بما فيها القدس الشرقية باعتباره مخالفاً للقانون الدولي. واعتبر إعلانات الحكومة الإسرائيلية عن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ عدواناً على الشعب الفلسطيني؛ مؤكداً أنه ستمت مواجهته في كافة المحافل الدولية^١. وهدّد الرئيس عباس بأنه قد يُضطر لقطع التعاون الأمني مع إسرائيل^٢، وأدان قرار الليكود بشأن ضم أراضي فلسطينية لتوسيع المستوطنات، وأدان استراتيجية الليكود لعام ٢٠١٨

١ "الرئيس الفلسطيني من باريس: سواصل العمل مع المحاكم الدولية لحماية وجودنا وبقائنا على أرضنا"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٢/٧،

<https://goo.gl/٥KCmer>

٢ "عباس: سأضطر لقطع التعاون الأمني مع إسرائيل بسبب الاستيطان"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٢/٨،

<https://goo.gl/٥qFbEL>

القاضية بإهاء الوجود الفلسطيني وفرض مشروع إسرائيل الكبرى على أرض فلسطين التاريخية^٣. ورفض الرئيس عباس لقاء السفير الأمريكي في تل أبيب ديفيد فريدمان المعروف بانحياز الشديدي لإسرائيل والاستيطان^٤.

وعلى المستوى الدولي، دعا الرئيس عباس المجتمع الدولي إلى توفير الحماية الدولية ووقف الاستيطان ووقف كل الممارسات غير الأخلاقية وغير الإنسانية التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني^٥. ورفض عباس اقتراحاً أمريكياً للقاء تنتياهو طرحه وزير الخارجية جون كيري (إدارة أوباما) لاستئناف المفاوضات بين الطرفين (٢٠١٦/٨/١١) واشترط وقف المستوطنات وإطلاق سراح سجناء الضفة الرابعة فوراً^٦. وتم استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يطالب بوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية^٧، وإعلان مواصلة العمل مع المحاكم الدولية لحماية الوجود الفلسطيني وبقائه على أرضه^٨. وتحدث عباس في مؤتمر صحافي مع الرئيس الفرنسي أولاند (٢٠١٧/٢/٨) عن

٣ "محمود عباس يدين قرار الليكود بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة لتوسيع المستوطنات"،

<https://goo.gl/wTGdNr>، ٢٠١٨/١/١،

٤ "واشنطن تلمح إلى احتمال التخلي عن مبادرة السلام"، بوابة الأهرام،

<https://goo.gl/CiQguG>، ٢٠١٧/٦/٤٤

٥ "الرئيس الفلسطيني: بالطرق السلمية والدبلوماسية سنصل إلى حقنا وسنبنى الدولة وعاصمتها القدس الشرقية"، بوابة الأهرام، ٢٠١٦/١/١٨،

<https://goo.gl/٤qP٣M١>

٦ معتر أحمد إبراهيم، "القدس: الرئيس الفلسطيني يرفض اقتراحاً أمريكياً للقاء تنتياهو لاستئناف المفاوضات"، بوابة الأهرام، ٢٠١٦/٨/١١،

<https://goo.gl/yWUcus>

٧ "متحدث باسم عباس: قرار مجلس الأمن بوقف الاستيطان صفقة لسياسة إسرائيل"، بوابة الأهرام، ٢٠١٦/١٢/٢٣،

<https://goo.gl/٨٥EF٦Y>

٨ "واظروا: أبو مازن: سنطرح مشروع قرار على مجلس الأمن ضد الاستيطان الإسرائيلي"، بوابة الأهرام، ٢٠١٦/٣/١،

<https://goo.gl/or٤ur١>

٨ "الرئيس الفلسطيني من باريس: سواصل العمل مع المحاكم الدولية لحماية وجودنا وبقائنا على أرضنا"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٢/٧،

<https://goo.gl/XBZujL>

سياسة الاستيطان وسرقة الأرض الفلسطينية وعبر عن قلقه بشأن قانون إسرائيلي يضيفي الشرعية بأثر رجعي على نحو أربعة آلاف منزل للمستوطنين شيدوا على أراضي يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة^١. وأكد على ما جاء في بيان مؤتمر باريس الدولي للسلام إزاء أهمية الحفاظ على حلّ الدولتين ووقف الاستيطان وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧^٢. وفي السياق نفسه، توجه وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي إلى محكمة الجنايات الدولية للعمل على وقف الاستيطان (٢٠١٧/١/٢٧)^٣، ودعا رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله لوقف الاستيطان (٢٠١٧/٢/٩)، بينما صرح الرئيس عباس بأن مواصلة الاستيطان يضع العراقيل أمام البدء بعملية سياسية جادة^٤. وانتقد الدعم المطلق لإسرائيل من إدارة ترامب التي رفضت إدانة المستوطنات وجرائم الاحتلال المنهجية ضد الشعب الفلسطيني^٥.

٢- السيطرة الصهيونية على المسجد الأقصى:

تركز ردّ الفعل الفلسطيني الرسمي إزاء سيطرة الإسرائيليين الكاملة على المسجد الأقصى في إجراء الاتصالات الهاتفية وتحميدها اللقاءات المباشرة ووقف التنسيق الأمني معهم، ودعوة المؤسسات السياسية الفلسطينية للانعقاد ودعوة الأمم المتحدة للمساندة.

- ١ "عباس: سأضطر لقطع التعاون الأمني مع إسرائيل بسبب الاستيطان"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٢/٨، <https://goo.gl/٨٤qt٩L>
- ٢ "الرئيس الفلسطيني من باريس: سواصل العمل مع المحاكم الدولية لحماية وجودنا وبقائنا على أرضنا"، بوابة الأهرام، مصدر سابق. وانظر: "الرئيس أبو مازن يؤكد ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، بوابة الأهرام، ٢٠١٦/٢/٢٤، <https://goo.gl/٢AXnZT>
- ٣ "الوقائع الفلسطينية"، مجلة سياسات عربية، ٢٢٤، مارس ٢٠١٧، ص ١٢٤.
- ٤ "عباس: الاستيطان الإسرائيلي يقوض مساعي السلام"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٣/٩، <https://goo.gl/٤١anHf>
- ٥ "محمود عباس يدين قرار الليكود بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة لتوسيع المستوطنات"، بوابة الأهرام، مصدر سابق.

فقد جرى اتصال هاتفي بين عباس و نتنياهو^٦، وأعلن عباس تحميد الاتصالات ووقف التنسيق الأمني مع سلطة الاحتلال، واشترط إعادة أمور الأقصى إلى ما كانت عليه كشرط لاستئناف العلاقات الثنائية. وأعلن رفضه الكامل للبوابات الإلكترونية الكاشفة للمعادن التي تستخدم لإجراء أمني، معتبراً أنها إجراءات سياسية مغلّفة بغلاف أمني وهمي تهدف إلى فرض السيطرة على المسجد الأقصى والتهرب من عملية السلام واستحقاقاتها^٧، وحرف الصراع من سياسي إلى ديني وتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً^٨. وقد دعا عباس في رام الله إلى اجتماع طارئ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح للاجتماع لمناقشة تطورات أحداث الأقصى، ودعا أيضاً المجلس المركزي الفلسطيني للانعقاد الدائم وكذلك اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني. كما دعا عباس الأمم المتحدة لمساندة الشعب الفلسطيني^٩، وأصرّ على إزالة إسرائيل الحواجز والبوابات الإلكترونية للمسجد الأقصى^{١٠}.

٦ اتصال هاتفي بين عباس و نتنياهو بشأن الأحداث في الأقصى"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٧/١٤، <https://goo.gl/pWq١bU>

٧ "الرئيس الفلسطيني محمود عباس يعلن تحميد الاتصالات الكاملة مع إسرائيل"، الشرق الأوسط، ٢٠١٧/٧/٢١، <https://goo.gl/Tq١CpZ>

- وانظر: "أبو مازن يشترط إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في الأقصى لاستئناف العلاقات الثنائية مع إسرائيل"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٧/٢٧، <https://goo.gl/PLjY٩e>

٨ الرئيس الفلسطيني يعلن تحميد الاتصالات مع إسرائيل لحين تراجعها عن إجراءاتها بحق الأقصى"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٧/٢١، <https://goo.gl/qE٥٣TP>

٩ "الرئيس الفلسطيني محمود عباس يعلن تحميد الاتصالات الكاملة مع إسرائيل"، الشرق الأوسط، مصدر سابق. وانظر: "أبو مازن يشترط إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في الأقصى لاستئناف العلاقات الثنائية مع إسرائيل"، بوابة الأهرام، مصدر سابق.

١٠ "الرئيس الفلسطيني: لن نسمح بالبوابات الإلكترونية على أبواب الأقصى"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٧/٢٣، <https://goo.gl/٣٩٢٢Qi>

وما إن نجح الضغط الفلسطيني والعربي واستنكار العالم من الإجراءات القمعية بالأقصى ومحيطه من زرع بوابات حديدية وكاميرات إلكترونية به، رضخت إسرائيل وأزالت هذه التجاوزات. عندها أعلن عباس أن صلاة الظهر ستتم داخل المسجد الأقصى^١. ومن الواضح هنا أنه لا يوجد أي تحول في الموقف الرسمي الفلسطيني، فهذه بمثابة تصرفات اعتيادية مقتصرة على التحرك الدبلوماسي والسياسي ولا ترقى إلى مستوى الحدث بسبب الالتزام الدقيق بقيود الخيار السلمي التفاوضي.

٣- المعاناة الفلسطينية في ظل الاحتلال الصهيوني:

اقتصرت المواقف الرسمية الفلسطينية بهذا الخصوص على التصريحات والتحركات الدبلوماسية على المستوى الدولي لانتقاد إسرائيل وسياساتها وممارساتها بحق الفلسطينيين وكشف حقيقتها أمام العالم، علاوة على رفضه في بعض الأحيان لقاءات مسؤولين إسرائيليين. فقد رفض عباس وساطة رئيس البرلمان الأوروبي مارتين شولتز للاجتماع مع الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين في بروكسل^٢. وألقى كلمة في الأمم المتحدة (٢٠١٥/٩/٣٠) شرح فيها المعاناة الفلسطينية تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، وعكس تصريحه فيها بأن الفلسطينيين لا يمكنهم الاستمرار في الالتزام بالاتفاقات مع إسرائيل طالما أنها لم تلتزم بها، تحولاً في الموقف الفلسطيني في التعامل مع إسرائيل^٣. لكن من غير المعروف ما إذا كان الرئيس عباس جاداً في ذلك إذا ما تفاقمت الأمور وتمادت إسرائيل في ممارساتها، أم إنه فقط يمارس ضغوطات دبلوماسية. وتحدث عباس عن ممارسات إسرائيل بحق الفلسطينيين من عمليات

قتل وتدمير واعتقال واقتحامات وهدم المنازل^٤. وانتقد بشدة أمام البرلمان الأوروبي إسرائيل وسياساتها في الضفة الغربية^٥. من ناحية أخرى، تحدث مستشاره للشؤون الدينية د. محمد الهباش عن الظلم والاضطهاد الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني على مدى قرن من الإرهاب الصهيوني، وذلك لدى مشاركته في مؤتمر دولي بالإسكندرية^٦.

٤- حل الصراع:

بعد محاولات تسوية القضية الفلسطينية من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٣ التي حصيلتها ثمانية من المؤتمرات والاتفاقيات والمبادرات^٧، فإن المحصلة لم تسفر عن شيء لصالح القضية الفلسطينية، سوى حكم ذاتي ازدواجي يعيش حالة من الانقسام والتصارع والحصار الخانق، تديره

٤ "عباس: الاستيطان الإسرائيلي يقوض مساعي السلام"، بوابة الأهرام، <https://goo.gl/hntBr>، ٢٠١٧/٣/٩

٥ "هآرتس: عباس رفض لقاء الرئيس الإسرائيلي ريفلين في بروكسل"، بوابة الأهرام، مصدر سابق.

٦ محمد عبد الغني، "مستشار الرئيس الفلسطيني: القضاء على الإرهاب يبدأ بإخلاء الاحتلال الإسرائيلي"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/١/١٧، <https://goo.gl/٦cThBE>

٧ تجلت هذه المحاولات في: مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١/١١)، اتفاق أوسلو (١٩٩٣/٩/١٣)، اتفاق صانعي السلام في شرم الشيخ (١٩٩٦/٣/١٣)، مباحثات كامب ديفيد (٢٠٠٠/٧)، مبادرة السلام العربية (٢٠٠٢) التي قدمتها السعودية وتضمنت قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وتسوية عادلة لقضية عودة اللاجئين وفق القرار ١٩٤ مقابل إقامة الدول العربية علاقات طبيعية مع إسرائيل لكن إسرائيل رفضت المبادرة، خطة خريطة الطريق (٢٠٠٢) بمبادرة من رئيس وزراء إسبانيا حيث تم إنشاء اللجنة الرباعية الدولية المكونة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهدف وضع خطة لتحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس حل الدولتين لكن إسرائيل لم تلتزم بشيء بينما التزم الفلسطينيون وضمن ذلك استحداث منصب رئيس الوزراء، مؤتمر أنابوليس بولاية ميرلاند (٢٠٠٧/١١/٢٧) لتحريك عملية السلام وقد ألغى بتولي نتنياهو، لقاء واشنطن وشم الشيخ (٢٠١٠) ولم يسفر عن شيء لتعنت نتنياهو، مفاوضات التسعة أشهر (٢٠١٣/٧/٢٩) في أمريكا التي قادها جون كيري وأعلن فشلها بسبب التعنت الإسرائيلي. د. بركات الفراء، "انعكاسات البيئة العربية على القضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، ١٩٨٤، مج ٤٩، أكتوبر ٢٠١٤، ص ص ١٣٠-١٣٢.

١ "الرئيس الفلسطيني: صلاة الظهر اليوم ستتم داخل المسجد الأقصى"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٧/٢٧، <https://goo.gl/٤NQdrT>

٢ "هآرتس: عباس رفض لقاء الرئيس الإسرائيلي ريفلين في بروكسل"، بوابة الأهرام، ٢٠١٦/٦/٢٣، <https://goo.gl/LVbTJ٨>

٣ د. محمد خالد الأزعر، "دلالة القرار الفلسطيني بعدم الالتزام بالاتفاقات مع إسرائيل وتداعياته"، شؤون عربية، ١٦٤٤، شتاء ٢٠١٥، ص ٥٣-٥٤.

سلطة وطنية تحت الاحتلال الذي يفرض مزيداً من الخطوات على أرض الواقع، حيث البناء المتسارع للمستوطنات الصهيونية على الأرض الفلسطينية التي تغتصب تدريجياً، وحيث تهويد القدس والسيطرة على المسجد الأقصى والعدوان المتكرر على المدن والقرى الفلسطينية ليس فقط لمنع تطور أي قوة عسكرية فلسطينية، وإنما أيضاً لتدمير المؤسسات المدنية والمباني السكنية والبنى التحتية الفلسطينية وذلك لحمل الفلسطينيين على الرحيل خارج بلادهم.

ضمن هذا السياق، مازالت المواقف الرسمية الفلسطينية في ظل قيادة عباس تتحرك وحتى هذه اللحظة في إطار السلام كخيار استراتيجي، على أمل أن تتهيا الظروف لاستئناف التسوية السلمية وتحقيق خيار الدولتين على أرض الواقع، من منطلق أنه بالطرق السلمية والدبلوماسية يمكن أن يبني الفلسطينيون دولتهم وعاصمتها القدس الشرقية^١. ومن ثم فخيار التفاوض مازال الخيار الوحيد الذي تتبعه، أما الخيار الانتفاضي فمازال عباس يرفضه في السر والعلن، بل ويمارس القمع بحق المنتفضين في الضفة الغربية، حتى ولو كانوا من حركة فتح. فقد تعرض عباس زكي (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح) لانتقاد عباس على خلفية دعوته العلنية لانتفاضة ثالثة، حيث استُدعي لمقر المقاطعة وتم تذكيره بأنه عضو قيادي ينبغي عليه الالتزام في تصريحاته بما تقرره الهيئات الشرعية لحركة فتح. وتم لفت نظره إلى أن اللجنة المركزية قد تضطر لإعلان أن ما يصدر عنه لا يمثلها^٢.

كل ذلك يجري في ظل حالة من الغموض واللبس تكتنف الحالة السياسية الفلسطينية الرسمية في مرحلة ما بعد

١ "الرئيس الفلسطيني: بالطرق السلمية والدبلوماسية سنصل إلى حقا وسنبنى الدولة وعاصمتها القدس الشرقية"، بوابة الأهرام، ٢٠١٦/١/١٨، <https://goo.gl/mFTopN>

٢ "انتقاد رئاسي لعباس زكي بحضور الجنرال ماجد فرج ومطالبته البقاء ضمن الخط"، رأي اليوم، رام الله، ٢٠١٨/١/١١، <https://goo.gl/vrnQwT>

أوسلو وخصوصاً بعد تعثر المفاوضات ثم وقفها عام ٢٠١٠ وإلى وقتنا هذا، وفي ظل عدم جدية إسرائيل والولايات المتحدة في التوصل إلى سلام يمكن الفلسطينيين من دولة مستقلة في الضفة وغزة^٣، وهو ما حدا باليمين الصهيوني الحاكم أن رفض طلب القيادة الفلسطينية بمواصلة التفاوض من آخر نقطة تم التوصل فيها لاتفاق، وإيثاره إعادة التفاوض إلى نقطة البداية، وهو ما رفضته السلطة الفلسطينية بصورة كلية. الأمر الذي يثير الحديث عن وهم الاتفاقات مع الكيان الصهيوني وأخطاء القيادة الفلسطينية التي أدت بها إلى التخلي المبكر عن برنامج التحرر الوطني لمصلحة بناء سلطة تحت الاحتلال، ورفع شعار التفاوض بديلاً عن شعار المقاومة^٤، مما أدى إلى شق الصف

٣ فقد تبين أن لهما أهداف ومنطلقات مغايرة يسعون إلى تحقيقها أهمها: توظيف اتفاقات التسوية في تكريس شرعية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من خلال فرض الرواية الصهيونية بأن الصراع بدأ مع حرب ٦٧ وليس مع حرب ٤٨، توقيع الفلسطينيين على وثيقة الاعتراف بإسرائيل واستثمار ذلك في محاولة إغلاق ملف القضية الفلسطينية نهائياً، مراهنه إسرائيل والولايات المتحدة بأن الوضع العربي والدولي يمثل فرصة سانحة لترتيب الأوضاع في المنطقة بما يخدم أهدافهما، محاولة إثارة الشقاق داخل الصف الفلسطيني وبين الشعب الفلسطيني وقيادته، مراهنه إسرائيل وأميركا بأن التسوية ضمن شروطهما قد تؤدي إلى اندلاع حرب أهلية ونهاية السلطة ومنظمة التحرير، تكريس النظر إلى المطالب العربية بشأن القضية الفلسطينية على أنها تدخلات في شؤون الغير، واستثمار حالة الضعف العربي اليوم في دفع الدول العربية للتطبيع المسبق مع إسرائيل كتمهيد لإيجاد حل جذري للصراع فيما بعد، وليس كوعد عربي يشترط أولاً قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود ٦٧ كما هو الحال بالنسبة لمبادرة السلام العربية. أنظر: إبراهيم أبراش، "البديل الوطني لاتفاقية أوسلو وتوابعها"، شؤون فلسطينية، ٢٠١٦-٢٠١٧، ربيع ٢٠١٦، ص ٥-٨.

٤ الأخطاء التي ارتكبت على المستوى الفلسطيني الرسمي هي: أولاً الاعتراف الرسمي والمعلن من قبل قيادة منظمة التحرير بدولة إسرائيل قبل اعتراف الأخيرة بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. ثانياً توقيع اتفاق مع إسرائيل عام ١٩٩٣ لا ينص بشكل واضح وحلي وموثق دولياً على اعترافها بدولة فلسطينية كاملة السيادة على كل الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية واستعدادها لتفكيك مستوطناتها في هذه الأراضي دون الانتقاص من حق العودة، الأمر الذي يجعل هذا التوقيع خطئاً استراتيجياً كبيراً. ثالثاً تمهيش القيادة الفلسطينية للمؤسسات الوطنية الجامعة لصالح بناء مؤسسات حكم ذاتي. وكانت نتيجة هذه الأخطاء أن وصل مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة على ٢٢٪ من أرض فلسطين إلى

الفلسطيني ودخول القيادة في حالة من التناحر والعداء المستحكم بين من يرفعون منهم شعار المقاومة ومن يرفعون شعار التفاوض. أما اتفاق أوسلو فإنه لم يحقق التسوية المنشودة وفق حل الدولتين، والسياسة الفلسطينية لم تحرر نفسها من هذا الوهم، فحل الدولتين لم يعد ممكناً من الناحية الفعلية^١.

وبصفة عامة، فإن خيار الدولتين على المستوى الفلسطيني يتجلى في ثلاثة اتجاهات؛ الاتجاه الأول: يقبل حل الدولتين كخيار استراتيجي بحجة توازنات القوى ولكنه يرفض يهودية الدولة وضم القدس لإسرائيل ويطلب العودة اللاجئين ويندد بالاستيطان، لكن موقفه التفاوضي الضعيف يجعله دائماً في مهب التنازلات. الاتجاه الثاني: يوافق على خيار الدولتين كخيار مرحلي تكتيكي إلى أن تتغير الظروف، ويصرّ على المطالبة بفلسطين التاريخية. الاتجاه الثالث: يرفض أي حديث عن التسوية ويطلب بالمقاومة المستمرة إلى حين تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني. ويمكن تصنيف المواقف الرسمية الفلسطينية ضمن الاتجاه الأول. وفي المقابل تعلن السلطة الفلسطينية طوال الوقت التزامها بالتفاوض كطريق أساسية ووحيدة

مأزق كلي. ولم تنجح المفاوضات ولا المقاومة المسلحة في وقف الاستيطان ومنع تجرئة الضفة إلى معازل، ولا منعت تحويل غزة إلى معسكر اعتقال جماعي، ولا هي أوقفت تهويد القدس وتهجير سكانها ومواصلة فرض التقسيم الزمني على المسجد الأقصى. ولذلك، فبسبب السياسات التي تبنتها منظمة التحرير في الثمانينيات والتسعينيات عززت الحركة الصهيونية رؤيتها لنفسها على أنها حركة تحرر وطني للشعب اليهودي خاضت خلاله حرب الاستقلال ضد إرهاب فلسطيني. هذا كان الخطأ الأهم للحركة الفلسطينية. والآن حل الدولتين بات مستحيلاً بحكم التغييرات الجغرافية والسكانية على الأرض، ولأنه ينطوي على إقرار ضمنى الصهيونية كحركة تحرر وطني والتراجع عن اعتبارها حركة استعمارية استيطانية إحلالية. جميل هلال، "سر استعلاء الدولة الفلسطينية"، شؤون فلسطينية، ع ٢٦٢-٢٦٣، ربيع ٢٠١٦، ص ٣١-٣٨.

١ علي الجرباوي، "ترسيم الوضع الفلسطيني الداخلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١٠٨، خريف ٢٠١٦، ص ٧٧-٧٨.

للتعاطي مع إسرائيل بهدف إقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدود ١٩٧٦^٢.

في هذا الإطار، نشطت المساعي الرسمية الفلسطينية لحل الصراع على المستويين الإقليمي والدولي من خلال الاتصالات والتصريحات واللقاءات الدبلوماسية والكلمات التي أُلقيت في المنابر الدولية تطالب فيها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، من منطلق رفض خيار الدولة الواحدة وطرح خيار الدولتين الذي وافقت عليه الدول العربية ويحظى بشكل معلن بموافقة فرنسا وروسيا والبرلمان الأوروبي، وتوافق عليه ظاهرياً الولايات المتحدة، ولكن اللعب على المكشوف في ظل إدارة ترامب الذي وقّع على أن القدس عاصمة لإسرائيل وأنه سيعاقب الدول التي تعارض هذا القرار عند التصويت عليه في الأمم المتحدة، أظهر بجلاء كيف أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تكن جادة سوى في إضاعة الحق الفلسطيني ولا تريد سوى ما تقرره إسرائيل بمحض إرادتها.

وقد تمثلت المساعي الفلسطينية الرسمية بشكل أساسي في تصريحات وتحركات الرئيس عباس، ففي كلمته أمام الدورة ٣٤ لمجلس حقوق الإنسان في جنيف أعلن عن رفضه لخيار الدولة الواحدة والتحذير منه، وأكد بأن فلسطين حقيقة واقعة وذات جذور أصيلة في النظام الدولي ومن غير المجدي لمصلحة السلام والعدالة أن يتحدث البعض عن محاولات دمج لها في إطار إقليمي^٣. فالشعب الفلسطيني، وفقاً لما قاله في كلمة له بمناسبة الذكرى السنوية ٦٩ للنكبة، لن يطوي صفحة النكبة إلا بعد تحقيق السلام العادل والشامل على أساس قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة

٢ القضية الفلسطينية وحل الدولتين مراحل ومواقف، سلسلة البحث الراجع، ع ٢٥٤، تشرين الأول ٢٠١٧، ط ١، دمشق: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ص ١٧.

٣ "عباس يبحر من محاولات دمج القضية الفلسطينية في إطار إقليمي"، بوابة الأهرام، ٢٧/٢/٢٠١٧، <https://goo.gl/bfQyV9>

كاملة السيادة وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض بموجب القرار ١٩٤^١. ولذلك يكرر الرئيس عباس دائماً مقولته: "من دون دولة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية لن نقبل أي حل"^٢. لكن إسرائيل، كما يرى الرئيس عباس، لا تريد التقدم قيد أنملة على طريق السلام وتواصل الاستيطان وانتهاك المقدسات والتطهير العرقي والقتل المتعمد بحق الفلسطينيين^٣.

وفي إطار مساعي حل الصراع على المستوى الدولي، ومع استقبال ترامب للرئيس عباس في البيت الأبيض مؤكداً له التزام واشنطن بتحقيق السلام من خلال المفاوضات المباشرة^٤، ومع دعوة ترامب للإسرائيليين أن يكفوا عن إلقاء اللوم على فشل المحادثات على الطرف الفلسطيني مؤكداً أن أبو مازن شريك حقيقي في صنع السلام لا يمكن تجاوزه^٥، فقد صرح الرئيس عباس بأنه سيدعم بكل قوة مبادرة السلام التي أطلقها ترامب وتعهد فيها بإنجاز حل الدولتين خلال عام واحد وفق حدود ١٩٦٧^٦، وأشاد في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بجدية ترامب في تحقيق الصيغة^٧. ويبدو أن القيادة الفلسطينية وكذلك القيادات العربية كانت تتوهم بأن الصيغة التي سيقدمها ترامب تقوم

على خيار الدولتين وتأسيس دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، لكن اتضح فيما بعد، وعلى حد تعبير الرئيس عباس نفسه، أنها **صفحة العصر**، وذلك بعدما قدم ترامب وعده لليهود بأن تكون القدس عاصمة لهم.

على المستوى الأمريكي أيضاً، وفي مرحلة ما قبل وعد ترامب، فإن الرئيس عباس في لقائه مع جيسون جرينبلات مبعوث ترامب، قدم تصوراً فلسطينياً لاستئناف عملية السلام مستنداً إلى أربعة شروط هي: وقف الاستيطان، إطلاق سراح دفعة من الأسرى القدامى، بدء مفاوضات ترسيم حدود ١٩٦٧ بعد تعهد إسرائيلي أمريكي بحق الفلسطينيين في دولة ضمن هذه الحدود، وتحديد سقف زمني للمفاوضات. ويعني هذا الطرح قبولاً فلسطينياً لدور أمريكي في عملية السلام على أساس خيار حل الدولتين عبر مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بعدما كانت السلطة تشترط آلية دولية للعودة إلى المفاوضات^٨.

ويبدو أن الأمريكيين يميلون للثام عن نواياهم الحقيقية كطرف غير نزيه وغير محايد تدريجياً، فقد أبلغ كوشنر مبعوث ترامب لعملية السلام الرئيس عباس أن ترامب سيتخذ قراراً إما بتقديم مبادرة سلام أو التوقف عن مساعيه في ضوء ما سيرضه على ترامب من نتائج محادثاته وما سيتضمنه تقريره مما سيقدمه عباس وتتناهوه من رؤية للحل السياسي^٩. وقد كان لقاءً غير مشجع، وخاصة بعد اجتماع جرينبلات بصائب عريقات حيث تفجر بينهما خلاف لدى مطالبة جرينبلات بوقف دفع رواتب الأسرى باعتبارها تحريضاً على العنف، فردّ عريقات مطالباً جرينبلات بالعمل على وقف الاستيطان الصهيوني على الأرض الفلسطينية باعتباره العنف الأكبر والمخرض الأكبر،

١ "أبو مازن: لن نطوي صفحة "النكبة" إلا بالاعتراف بكامل الحقوق الفلسطينية"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٥/١٥، <https://goo.gl/Au٤٢qx>

٢ "أبو مازن: من دون دولة وعاصمتها القدس لن نقبل بأي حل"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٥/٣، <https://goo.gl/NPVJ٢j>

٣ "عباس يرد على تصريحات نتانياهوه بشأن التطهير العرقي"، بوابة الأهرام، ٢٠١٦/٩/١٢، <https://goo.gl/WWzT٦M>

٤ "يوميات عربية أيار مايو ٢٠١٧"، المستقبل العربي، مج ٤٠، ع ٤٦١٤، يوليو ٢٠١٧، ص ١٩١.

٥ علاء سالم، "التسوية الفلسطينية المحتملة في ضوء جولة ترامب الإقليمية"، السياسة الدولية، ع ٢٠٩، مج ٥٢، يوليو ٢٠١٧، ص ١٠٨.

٦ "الرئيس الفلسطيني: سأدعم مشروع ترامب لدولة على حدود ١٩٦٧"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٧/٩، <https://goo.gl/\Sfmb>

٧ شاهر عياد، "تحولات الموقف المصري من فلسطين على إيقاع صفقة القرن"، المنصة، ٢١ سبتمبر ٢٠١٧، <https://goo.gl/\VEk٧Y>

٨ "عباس يستقبل المبعوث الأمريكي اليوم، وأبناء عن أربع شروط فلسطينية للعودة إلى المفاوضات"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٣/١٤، <https://goo.gl/JerWzs>

٩ "واشنطن تلمح إلى احتمال التخلي عن مبادرة السلام"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٦/٤٤، <https://goo.gl/YsSB٢v>

واصفًا إسرائيل بأنها لا تريد إحياء المسار السياسي، على عكس القيادة الفلسطينية الملتزمة بحل الدولتين والتنفيذ الكامل للقانون الدولي. ووصف عريقات مطالبة إسرائيل للجانب الأمريكي بالعمل على وقف التحريض، واعتبار رواتب أسر الشهداء والأسرى تحريضًا على العنف، بأنها محاولات لوسم نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب وتجريم شهدائه وأسراه^١.

من المنظور الروسي المعلن، فإن حل الدولتين شرط أساسي للاستقرار في المنطقة وفقًا لبوتين في لقاء له مع عباس^٢، والأمر نفسه من المنظور الفرنسي، ففي إطار حرص عباس على لقاءات الرئيس الفرنسي والمسؤولين الفرنسيين، انعقد مؤتمر باريس الدولي للسلام وفقًا لأفكار المبادرة الفرنسية^٣. ويعد تصريح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، بأن بلاده ستعترف بدولة فلسطينية إذا أخفقت جهودها التي تقوم بها لمحاولة إنهاء حالة الجمود بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يعد إنجازًا من المنظور الفلسطيني الرسمي.

٥- وعد ترامب لليهود بشأن القدس:

خدع ترامب القيادات الفلسطينية والعربية ونجح إلى حدٍّ ما في الوقيعة بينهم وبين شعوبهم، وخاصة على الصعيد الفلسطيني، عندما تحدث عن صفقة القرن دون أن يوضح مقصوده منها، وما زالت ملامح الرؤية الأمريكية لمضمون هذه الصفقة غير واضحة حتى هذه اللحظة^٤. ولما تعالت التصريحات المؤيدة لهذه الصفقة من قبل الرئيس عباس وبعض الزعماء العرب دون أن يعلموا مضمونها، لكنهم

١ المصدر السابق نفسه.

٢ "يوميات عربية أيار مايو ٢٠١٧"، المستقبل العربي، مج ٤٠، ع ٤٦١٤، يوليو ٢٠١٧، ص ١٩١.

٣ "أبو مازن: سنطرح مشروع قرار على مجلس الأمن ضد الاستيطان الإسرائيلي"، بوابة الأهرام، ٢٠١٦/٣/١، <https://goo.gl/Lsr-ons>

٤ مأمون سويدان، "كيف يبدو الموقف الرسمي الفلسطيني مما يسمى بصفقة القرن الأمريكية"، وكالة سوا الإخبارية، ٢٣ يوليو ٢٠١٧، <https://goo.gl/tCLGgT>

كانوا يتوقعون أو يتأملون أو يحاولون إغراء ترامب بالمال وبالتصريحات الدبلوماسية لدفعه إلى مساندتهم في تحقيق مصالحهم المحلية والإقليمية ودفعه أيضًا إلى سرعة تنفيذ خيار الدولتين والسير قُدماً في طريق قيام دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، فإذا به يفاجئهم ويفاجئ العالمين العربي والإسلامي بوعدهم عليه لليهود يصادف مناسبة مرور مئة عام على وعد بلفور الأول، في تأكيد بأنه وعد بلفور ثانٍ. الوعد الأول قدم فلسطين وطنًا قوميًا لليهود، والوعد الثاني قدم القدس عاصمة لهم، في مؤشر إلى أن هناك وعدًا أخرى قادمة من الغرب لليهود على ما يبدو إلى أن يتمكنوا من بناء دولتهم من النيل إلى الفرات. أما عن الأهداف الاستعمارية الغربية فإن استحضار نظرية الدولة الوظيفية لعبد الوهاب المسيري والمقولة الشهيرة للجنرال الفرنسي جورو: "ها قد عدنا صلاح الدين" وتصريح بوش الابن بأن حرباً صليبية قد بدأت عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، يفسر بوضوح السلوك البريطاني الأمريكي الغربي تجاه مختلف قضايا العالمين العربي والإسلامي.

لذلك كان طبيعياً وصف صفقة القرن بأنها صفقة القرن ومشروع سياسي يستهدف وأد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، أو بعبارة أخرى صفقة لتصفية القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني^٥، في إطار تفاوضي يخدم فقط الأجندة الصهيونية. لذلك فأمام هذه الضغوطات الأمريكية على القيادة الفلسطينية سرعة إنهاء الانقسام وإرساء المصالحة الوطنية وعدم الخضوع للإملاءات الأمريكية والتمسك بالثوابت الوطنية الأولى، واتخاذ قرارات بشأن كل الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل. ومن الملاحظ أن

٥ د. إبراهيم أبراش، "ما وراء التحول المفاجئ في ملف المصالحة الفلسطينية"، فلسطين اليوم، أكتوبر ٢٠١٧، <https://goo.gl/NwxUkw>

٦ شاعر فريد حسن، "صفقة القرن مشروع سياسي امريكي لوأد الحقوق الفلسطينية!"، شباب مصر، ١٩ نوفمبر ٢٠١٧، <https://goo.gl/fzZRyq>

صفقة القرن جاءت في ظل انقلاب كامل لحال العرب على ضوء التطورات الجارية في سوريا والعراق ولبنان واليمن والسعودية ودول الخليج، وفي ظل الصراع على السلطة والظروف الاقتصادية الخائفة التي تعاني منها سائر دول المنطقة، فكان ذلك موثياً من المنظور الصهيوني الأمريكي لإعلان البند الأهم في صفقة القرن، وربما هناك بنود أخرى؛ فيتوقع البعض، كما أسلفنا، أن يكون الحل النهائي دولة فلسطينية في غزة موسعة في سيناء^١، تُمنح مقابلها مصر دعمًا ماديًا هائلًا.

ومن الملاحظ أن الموقف الفلسطيني الرسمي بعد وعد ترامب حدث فيه تحول كبير مقارنة بمرحلة ما قبل الوعد. فقبل الوعد طالبت القيادة الفلسطينية الإدارة الأمريكية بأن تتأسس مبادرتها المسماة بصفقة القرن على مبدأ حل الدولتين القائم على خيار التفاوض، وهو موقف يعبر عنه الرئيس عباس في كل المناسبات والمحافل الدولية. وفي ظل الضغط الذي يتعرض له لتسريع وتيرة التطبيع مع إسرائيل قبل تنفيذها الانسحاب وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على حدود ١٩٦٧، قال بأنه يفضل الشهادة على أن يقبل بتمرير أي حلول ومبادرات وصفقات لا ترتقي إلى حجم تضحيات الشعب الفلسطيني ولا تستجيب لحقوقه وآماله^٢، لكن مواقف الرئيس عباس اختلفت كثيرًا بعد الوعد رغم أنه لم يتعدَّ الخيار التفاوضي بعد.

ففي خطابه الذي ألقاه عقب انتهاء ترامب من إعلان وعده قال بأن قرار ترامب يناقض الإجماع الدولي؛ وهو جريمة كبرى ولا يحمل أي شرعية، بل هو انتهاك صارخ للقانون الدولي والاتفاقات؛ وهو أمر مستنكر ومرفوض يشكل تقويضًا متعمدًا لعملية السلام، وإعلانًا بانسحاب

الولايات المتحدة من عملية السلام؛ إذ لم تعد راعية لها^٣. واعتبر أن هذا إجراء أحادي الجانب يمثل مكافأة لإسرائيل^٤. وقال أيضًا بأن الإدارة الأمريكية لن يكون لها دور في عملية السلام بعد قرار ترامب لأنها منحازة كل الانحياز لإسرائيل، ولن تقبل بعد اليوم وساطتها، وهي اختارت أن تتجاهل الإجماع الدولي. إن إعلان ترامب يمثل تشجيعًا لها لمواصلة الاستيطان والتطهير العرقي بحق الفلسطينيين^٥. وذكر بأن أمريكا كانت شريكًا أساسيًا في وعد بلفور، والآن ترامب يقدم القدس هدية للصهيانية كأنها مدينة أمريكية ويقدم لهم وعد بلفور آخر. وقال: لن نلتزم بالتفاهات السابقة ما لم تتراجع واشنطن عن قرارها الأخير^٦، ولن تكون هناك دولة فلسطينية دون أن تكون القدس عاصمة لها^٧، وذكر في أكثر من مناسبة أن إعلان ترامب لم ولن يمر^٨.

٣ "الرئيس الفلسطيني محمود عباس يصل إلى العاصمة السعودية"، العربية دوت نت، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧، <https://goo.gl/bdhNY٦>

٤ عبد الفتاح بدوي، "أول رد رسمي من الرئيس الفلسطيني على اعتراف ترامب بيهودية القدس (نص الخطاب)"، المصري اليوم، ٢٠١٧/١٢/٦، <https://goo.gl/rgZxtN>

٥ "الرئيس الفلسطيني يهدد بالانسحاب من اتفاقية أوسلو"، العالم العربي، العربي، ٢٠١٧/١٢/١٣، <https://goo.gl/XZczmD>

٦ "الرئيس الفلسطيني: ترامب يشجع إسرائيل على انتهاج سياسة التطهير العرقي"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/١٢/٦، <https://goo.gl/nvjYUJ>

٧ "الرئيس الفلسطيني: ترامب ارتكب جريمة كبرى، قدم القدس هدية للصهيانية كأنها مدينة أمريكية"، سبق، ٢٠١٧/١٢/١٣، <https://goo.gl/GRHom١>

٨ سمر نصر، "أبو مازن: قرار نقل السفارة الأمريكية 'صفعة العصر، ولن تكون هناك دولة فلسطينية بدون القدس"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/١٢/١٣، <https://goo.gl/w١٩mDo>

٩ فادي أبو سعدي، "رام الله: الأشد قسوة على القضية الفلسطينية بوعد ترامب والاستيطان"، القدس العربي، س٢٩، ٢٠١٦/١٢/٣١، ص٥.

١ عدنان الصباح، "ترامب صفقة الإفكار لصالح الإرضاخ"، الحوار المتمدن، نوفمبر ٢٠١٧، <https://goo.gl/rhrUxt>

٢ مأمون سويدان، "كيف يبدو الموقف الرسمي الفلسطيني مما يسمى بصفقة القرن الأمريكية"، وكالة سوا الإخبارية، مصدر سابق.

ولم تقتصر ردود عباس على التصريحات والخطب، بل تعدها إلى الفعل القانوني والسياسي والدبلوماسي^١، والمشاركة في اجتماعات ولقاءات قمة إقليمية ودولية. فقد أعلن التوجه الفلسطيني إلى مجلس الأمن لطلب عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وأمر بتقديم طلبات الانضمام إلى مزيد من المؤسسات والمنظمات الأممية وعددها ٥٢٢ منظمة ومعاهدة دولية، حيث تم الانضمام فعلياً إلى ٩٨ منها، وهي في ازدياد يومي. كما أنه قرر مقاطعة المسؤولين الأمريكيين، مؤكداً رفض استقبال أي مبعوث أمريكي إلى الرئاسة الفلسطينية لأن الولايات المتحدة فقدت أهليتها كوسيط نزيه^٢. فرفض استقبال نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس الذي طلب لقاء عباس في بيت لحم^٣، ورفض التحذير الأمريكي بتبعات إلغاء هذا اللقاء ورفض التهديدات من أي مصدر^٤. وقال جبريل الرجوب: "باسم فتح نطلب من بقية العواصم العربية ألا تلتقي زعيماً أمريكياً"^٥. وأمر عباس بعدم التعامل مع القنصل الأمريكي في القدس دونالد بلوم، وكل الفلسطينيين ممنوع عليهم أن يتعاملوا معه^٦، وكذلك جميع المؤسسات والشخصيات الرسمية الفلسطينية.

فالتعليمات الصادرة تنص على عدم إجراء أي لقاءات أو اتصالات مع القنصلية الأمريكية وعدم تلبية دعواتها الخاصة والعامّة وعدم الاستجابة لعقد لقاءات مع موظفيها أو مبعوثيها. وكشف عباس أن الدول العربية تتفهم الموقف الفلسطيني، ولم تعد تطلب الانفتاح على الإدارة الأمريكية^٧.

كما أمر عباس بعدم لقاء أي مسؤول أو مبعوث أمريكي، فالولايات المتحدة من وجهة نظره لم تعد وسيطاً نزيهاً، وصرح كذلك برفض أي خطة سياسية أمريكية مقبلة. وحين أرادت الإدارة الأمريكية إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن ردّ عباس بالقول: "إن أرادت الإدارة إغلاق المكتب فلن تجد من تتحدث إليه.. لأننا سنحيلها إلى الاتصال بسفيرنا هناك ولن نستقبلها هنا في فلسطين"^٨. وتم استدعاء السفير الفلسطيني في واشنطن للتشاور، وأصدر قراراً رسمياً بمقاطعة الشخصيات والمؤسسات الحكومية الأمريكية، وأمر طاقم بعثة فلسطين في واشنطن بمقاطعة الاتصالات مع المسؤولين الأمريكيين، واقتصار عملهم على الإعلام والمجتمع المدني والكونغرس.

وانتقد عباس استخدام الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن لتعطيل مشروع قرار قدمته مصر^٩ ووافق عليه أربع عشرة دولة ورفضته واشنطن^{١٠}؛ مؤكداً رفض أي قرار أحادي بشأن مصير مدينة القدس. ثم طلبت تركيا ودول عربية وإسلامية عقد جلسة طارئة للجمعية العامة (٢٠١٧/١٢/٢١) للتصويت على مشروع قرار يدعو لسحب إعلان ترامب، صوتت فيه ١٢٨ دولة لصالح القرار

١ "عباس: ستتخذ إجراءات قانونية وسياسية ودبلوماسية" ضد إعلان ترامب بشأن القدس، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/١٢/١٨،

<https://goo.gl/٥Lzavr>

٢ سلطان الخطاب، "إعادة التوازن في خطاب أبو مازن"، الحياة الجديدة، ٢٠١٧/١٢/٢١، ص ١٥.

٣ "الرئيس الفلسطيني محمود عباس يصل إلى العاصمة السعودية"، العربية دوت نت، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧، <https://goo.gl/WjT٧vw>

٤ "مستشار الرئيس الفلسطيني: أبو مازن لن يستقبل نائب الرئيس الأمريكي"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/١٢/٩،

<https://goo.gl/x٩٥Pqe>

٥ "مسؤول في حركة فتح: نائب الرئيس الأمريكي غير مرحب به في فلسطين"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/١٢/٧،

<https://goo.gl/٢٥QYPQ>

٦ سلطان الخطاب، "إعادة التوازن في خطاب أبو مازن"، الحياة الجديدة، ٢٠١٧/١٢/٢١، ص ١٥.

٧ "السلطة تقاطع واشنطن وتستدعي السفير"، الحياة، ١٩٩٦، ٢ يناير ٢٠١٨، ص ٤.

٨ سلطان الخطاب، "إعادة التوازن في خطاب أبو مازن"، الحياة الجديدة، ٢٠١٧/١٢/٢١، ص ١٥.

٩ "الرئيس الفلسطيني في الرياض وسط تحرك دولي جديد بشأن القدس"، بي بي سي، ٢٠١٧/١٢/٢٠، <https://goo.gl/٩vwiRf>

١٠ "الرئيس الفلسطيني محمود عباس يصل إلى العاصمة السعودية"، العربية دوت نت، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧،

<https://goo.gl/٤MkmXf>

واعترضت تسع دول بينها الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنعت ٣٥ دولة عن التصويت من بينها المكسيك والأرجنتين وكندا وأستراليا وكرواتيا وتشيكيا والمجر ورومانيا والغلبين، وتدعو مسودة القرار إلى إحجام الدول عن تأسيس بعثات دبلوماسية في القدس.

وأبلغت السلطة الفلسطينية القنصل الأمريكي في القدس المحتلة أن أي قرار أميركي بشأن النقل أو الاعتراف سيواجه باحتجاجات واسعة داخل فلسطين وفي العالمين العربي والإسلامي، وسينطوي على مخاطر لا تحمد عقباه^١. وترأس عباس اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة لبحث الخيارات الفلسطينية المستقبلية من خلال ثلاثة مسارات:

أولاً- المسار السياسي برعاية دولية متعددة تحت مظلة الأمم المتحدة على نحو يخرج القضية الفلسطينية من دائرة التفرد والانحياز الأمريكي لإسرائيل، مع إجراء تقييم شامل لنتائج المرحلة الانتقالية التي بدأت مع اتفاق أوسلو، وصولاً إلى صيغة سياسية جديدة للتخلص من أعباء هذه المرحلة التي لم تنفذ إسرائيل فيها شيئاً من التزاماتها، فضلاً عن التوجه لكل دول العالم التي تعترف بحل الدولتين لإعلان اعترافها بدولة فلسطين رسمياً، ودعم المطلب الخاص بأن تكون دولة فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

ثانياً- المسار القانوني: ويتمثل في تعزيز المكانة القانونية لدولة فلسطين من خلال توسيع عضويتها بالاتفاقيات والمنظمات الدولية، والتقدم بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي متضمناً شكوى ضد الولايات المتحدة لانتهاكها القانون الدولي وقرارات المجلس ذاته المتعلقة بالقدس. كما سيتم التوجه إلى محكمة العدل الدولية بملفات تتعلق بالاستيطان الصهيوني والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال والعدوان المتكرر على قطاع غزة، والتي تنطوي جميعاً على ارتكاب سلطات الاحتلال جرائم حرب

ضد الشعب الفلسطيني لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الانتهاكات.

ثالثاً- مسار تعزيز التحركات الشعبية في القدس ومختلف المدن الفلسطينية، مشيداً بالتحركات الشعبية في الوطن العربي ومختلف العواصم العالمية بما في ذلك الولايات المتحدة^٢. علاوة على ذلك تم عقد جلسة طارئة للمجلس المركزي برئاسة عباس تعهد فيها بعدم بقاء الوضع القائم^٣.

من جهة أخرى وعلى المستويين الإقليمي والدولي، شارك عباس في الاجتماع الوزاري العربي لتنسيق المواقف ضد قرار ترامب، وألقى خطاباً في قمة الدول الإسلامية في إسطنبول قال فيه بأنه لن يكون هناك سلام ولا استقرار دون القدس الشرقية المحتلة عاصمة لفلسطين، وأعلن أن الفلسطينيين لن يلتزموا بالتفاهات السابقة مع الأمريكيين ما لم تراجع واشنطن عن قراراتها الأخيرة. ودعا القمة إلى اتخاذ جملة من القرارات، عرضها في ست عشرة نقطة منها: تحديد علاقات الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي بدول العالم على ضوء مواقفها وردود أفعالها من قضية القدس وتحديدًا قرار ترامب، اتخاذ مواقف وإجراءات سياسية واقتصادية تجاه إسرائيل من قبل الجميع لإجبارها على الانصياع لإرادة المجتمع الدولي، مطالبة دول العالم بمراجعة اعترافها بدولة إسرائيل ما دامت تصر على مخالفة قواعد القانون الدولي وخرق جميع القرارات الدولية، التوجه بمشاركة قرارات مجلس الأمن ولكل مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بهدف إبطال ما اتخذته الولايات المتحدة من قرارات بشأن القدس، طلب عقد دورة خاصة لمجلس حقوق الإنسان لتتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها نحو انتهاك القانون الدولي الإنساني وخصوصاً اتفاقية جنيف

٢ العزب الطيب الطاهر، "غداً تنفيذية منظمة التحرير تبحث برئاسة عباس استراتيجية فلسطينية جديدة"، بوابة الأهرام، ١٧/١٢/٢٠١٧،

<https://goo.gl/MFGQ9U>

٣- "أبو مازن: جلسة طارئة للمجلس المركزي الفلسطيني.. والمؤامرة على

القدس لن تمر"، بوابة الأهرام، ٣١/١٢/٢٠١٧،

<https://goo.gl/9NMBvq>

١ عامر خليل، "استخفاف بقضية المسلمين الأولى: حراك شعبي ضد المثلثات الأمريكية في العالم والاعتصام الدائم أمامها"، الاستقلال، ديسمبر ٢٠١٧.

الرابعة، المطالبة باتخاذ قرار بنقل ملف الصراع برمته للأمم المتحدة وتشكيل آلية جديدة تتبنى مسارًا جديدًا لضمان تطبيق قرارات الشرعية الدولية؛ إذ لم تعد الولايات المتحدة أهلاً للتوسط في عملية السلام، التحذير من إنشاء أية بعثة دبلوماسية في القدس أو نقلها إليها باعتبار ذلك حرقًا للقانون الدولي واعتداءً صريحًا على الأمتين العربية والإسلامية وعلى حقوق المسيحيين والمسلمين والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مواجهة تمادي إسرائيل في انتهاك هوية وطابع مدينة القدس واستمرار الحفريات والاستيطان وانتهاكاتهما للمقدسات الإسلامية والمسيحية وبخاصة المسجد الأقصى، مطالبة الدول التي تؤمن بحل الدولتين أن تأخذ خطوات عملية تجاه اعترافها بدولة فلسطين على حدود ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، دعم مساعي دولة فلسطين في الانضمام لجميع المنظمات والمعاهدات الدولية باعتبارها حقًا طبيعيًا لها وبهدف تثبيت وجود دولة فلسطين في النظام الدولي، استمرار إسرائيل بانتهاكاتهما وممارساتها الاستعمارية وبخاصة في القدس يجعل القيادة الفلسطينية في حل من الاتفاقيات الموقعة معها، التعامل مع حكومة دولة فلسطين كبديل عن السلطة الوطنية الفلسطينية، في حال استمرار الانتهاكات الإسرائيلية فالقيادة الفلسطينية غير ملتزمة بأي اتفاق مع إسرائيل ومن ضمن ذلك اتفاق أوسلو، وعلى إسرائيل أن تتحمل كافة المسؤوليات في الصحة والتعليم والمياه كدولة احتلال، تعزيز صمود الفلسطينيين في القدس بدعمهم بكل الوسائل المادية والمعنوية وتشكيل وقفية إسلامية دولية لدعم فلسطين والمقدسات بقيمة مليار دولار^١.

وخلصت القمة إلى اعترافها بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية ردًا على قرار ترامب^٢. وقال عباس في مؤتمر صحافي مع الرئيس الفرنسي ماكرون: لن نقبل أي مبادرات من الجانب الأمريكي؛ لأن أمريكا لم تعد وسيطًا نزيهًا للسلام^٣، وأدان الموقف الأمريكي بربط المساعدات الأمريكية بالتصويت لصالح القرار الأمريكي بشأن القدس^٤.

وبالإضافة إلى الهجوم الدبلوماسي على إدارة ترامب وبتنياهو، أدان عباس دعوة بريطانيا لتتياهو لحضور احتفالات ذكرى مرور مائة عام على صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، وطالب الحكومة البريطانية بالاعتذار للشعب الفلسطيني عما حلَّ به من نكبات ومآسٍ وظلم وما ارتكبه من دمار وتشريد للشعب الفلسطيني والاعتراف بدولة فلسطين وفق توصية مجلس العموم البريطاني في العام ٢٠١٤^٥. ودعا عباس بريطانيا أن تستخلص العبر والدروس، وأن تتحمل المسؤولية التاريخية والقانونية والسياسية والمادية والمعنوية لتتائج هذا الوعد، وتصحيح هذه الكارثة التاريخية ومعالجة نتائجه بالاعتراف بالدولة الفلسطينية^٦. وقال بأن على إسرائيل وأصدقائها أن يدركوا جيدًا أن حل الدولتين قد ينتهي تمامًا، إلا أن الشعب الفلسطيني باق على أرضه وسيواصل سعيه من أجل استرداد حريته، سواء كان ذلك من خلال حل الدولتين أو

٢ "عباس من القمة الإسلامية: الملك سلمان أكد لي لا حل بدون دولة فلسطينية عاصمتها القدس"، مكة المكرمة، س٤، ١٤٢٨ع، ٢٠١٧/١٢/١٤، ص١.

٣ الرئيس الفلسطيني: لن نقبل أي خطة سلام أميركية"، الإمارات اليوم، ٢٠١٧/١٢/٢٣، <https://goo.gl/VAevT٢>

٤ "عباس: أمريكا لا يمكنها أن تلعب دور الوساطة في عملية السلام بالشرق الأوسط بعد قرار القدس"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/١٢/٢٢،

<https://goo.gl/Fucj٩v>

٥ "الرئيس الفلسطيني من باريس: سنواصل العمل مع المحاكم الدولية لحماية وجودنا وبقائنا على أرضنا"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/٢/٧،

<https://goo.gl/G٥M٣qE>

٦ "أبو مازن يطالب بريطانيا بالاعتذار عن وعد بلفور لليهود في ١٩١٧"، بوابة الأهرام، ٢٠١٦/٩/٢٢، <https://goo.gl/GHbaKo>

١ إيمان محمود، "نشر نص كلمة الرئيس الفلسطيني أمام القمة الإسلامية الطارئة باسطنبول"، ١٣ ديسمبر ٢٠١٧، مصراوي، <https://goo.gl/WWebof>

من خلال النضال للحصول على حقوق متساوية لكل من يعيش في فلسطين التاريخية^١.

٦- بدء عملية مراجعة فلسطينية شاملة بهدف إعداد استراتيجية جديدة لإدارة الصراع:

على مدى سنوات من الصراع أدى غياب التفكير والتخطيط الاستراتيجي لدى القيادات الفلسطينية لنتائج مدمرة، بدءاً من استنزاف القدرات البشرية والمادية في مواجهات وصراعات جانبية دون تحقيق أي منجز وطني، انتهاء بالأزمة التي يمر بها المشروع الوطني برمته؛ حيث تبادت كثير من الجهود المخلصة وضاعت تضحيات جسيمة أدرج الرياح بسبب عدم وجود رؤية استراتيجية. اليوم - مع انسداد الأفق السياسي وفشل خيار المفاوضات وغياب الكفاح المسلح ومع ضعف المقاومة وعدم تبني برامج حقيقية وفاعلة لها - تجد القيادة الفلسطينية نفسها في موقف حرج^٢. وفي ضوء التطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية والمنطقة العربية، وفي ظل حالة الانكشاف التي بدت واضحة للعيان، فإن المواقف الفلسطينية الرسمية لو استمرت على ما هي عليه، تعيش على أمل أن يمنّ عليها الإسرائيليون والأمريكان بدولة على حدود ١٩٦٧ فستضيع فلسطين ولن يكون هناك دولة بهذا الاسم، ولن يبقى أمام الفلسطينيين سوى التشبث بأرضهم مهما اختلفت التسميات.

لذلك فإن بدء عملية المراجعة الشاملة والجدية لمرحلة الخيار التفاوضي (١٩٩١-٢٠١٨) بهدف إعداد استراتيجية وطنية جديدة للصراع أضحت ضرورة ملحة؛ بحيث تتجاوز هذه الاستراتيجية قيود اتفاقات أوسلو وواقع الانقسام وحالات التيه السياسي والتخبط في المفاوضات ومواجهة تحديات فشل الاتفاقات وضرورة التحرر منها، وإلا فالقضية ستظل في حالة تيه وسيسير النظام السياسي

الفلسطيني نحو مزيد من التفكك، وستتجه فتح والمنظمة والسلطة نحو مزيد من التآكل. ويبدو أن ما فعله ترامب أيقظ القيادة الفلسطينية كي تجري عملية مراجعة شاملة وتعد استراتيجية جديدة لإدارة الصراع، الأمر الذي يوحى لأول وهلة بقرب لحظة سحب الاعتراف بإسرائيل وإلغاء كل الاتفاقات معها، وإعلانها كياناً غاصباً لكل فلسطين ومن ثم المطالبة بالدولة الفلسطينية على حدود ١٩٤٨؛ أي كل فلسطين، وليس فقط حدود ١٩٦٧.

لكن حقيقة الأمر أن الموقف الرسمي الفلسطيني، وفي ظل الظروف الحالية التي تعيشها المنطقة العربية، لا يقوى على فعل ذلك؛ لذا تكتفي القيادة الفلسطينية بالتصريحات السياسية النارية كي تمتص غضب الشارع الفلسطيني، لكنها في الوقت نفسه حريصة على الالتزام بالخيار السلمي التفاوضي ورفض الخيار المسلح وقمع كل من يستخدمه، مع ملاحظة أن القيادة الفلسطينية يمكنها بالجهود الدبلوماسية تعريف العالم بحقيقة إسرائيل، كما فعل الرئيس عباس في جلسة المجلس المركزي الطارئة يوم ٢٠١٨/١/١٤ عندما تحدث عن المشروع الصهيوني منذ منتصف القرن السابع عشر، وبيّن حقيقته كاملة، وبإلته يفعل ذلك مراراً وتكراراً في الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي وكل المحافل الدولية.

وهنا يتور التساؤل: لماذا لا يترك عباس أنصار الخيار الانتفاضي وشأنهم؟ وهل الخيار الانتفاضي فقط العمل المسلح؟ بالطبع لا، فالمقاومة المدنية والشعبية الشاملة تدخل في سياقه، والخيار التفاوضي الذي تتبعه القيادة يتيح لها فرصة في هذا المجال. وهنا توصي إحدى الدراسات بضرورة بناء استراتيجية مقاومة فلسطينية جامعة تعتمد الاحتجاج الشعبي السلمي المنظم والعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكلٍ مثابر^٣. لكن القيادة الفلسطينية لم تفعل شيئاً في

٣ محمود الفطافطة، "عرض كتاب: إسرائيل والبيئة الإقليمية التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، تأليف: مهند مصطفى، الناشر: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، ٢٠١٦"، شؤون فلسطينية، ع ٢٦٧.

١ "عباس يطالب بريطانيا بالاعتراف بخطأ إصدار وعد بلفور"، بوابة الأهرام، ٢٠١٧/١١/١، <https://goo.gl/vyJsAi>
٢ عبد الغني سلامة، "الاستراتيجية الفلسطينية"، شؤون فلسطينية، ٢٦٤٤، صيف ٢٠١٦، ص ٥٤-٥٥.

هذا المضمار، بل هي نائمة، تترك الأمور للجهود الشعبية. أين التخطيط والمتابعة وتشكيل لجان لهذا الغرض وتوظيف الجهود؟ ما من شك أن حالة الانقسام وعدم إتمام المصالحة تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك. فقد كان مقرراً عقد المجلس المركزي بحضور حماس والجهاد لإجراء المراجعة الشاملة وإعداد استراتيجية جديدة، لكنهما لم يشاركا، وأثار ذلك حفيظة الرئيس عباس. كما أنه لم يُسر لموقف الجبهة الشعبية التي هددت بالانسحاب من اجتماع اللجنة التنفيذية الأخير إن دخل القنصل الأمريكي في القدس وشارك في الاجتماع^١.

وترى الدراسة أن موقف القوى السياسية الثلاث، الجبهة الشعبية وحماس والجهاد، دلالة على إدراكها برجوع القيادة الفلسطينية إلى سابق عهدها، وأنه من غير المتوقع أن يحدث تحول جذري في المواقف الفلسطينية الرسمية بقيادة عباس، وأنها ستبقى أسيرة الخيار السلمي التفاوضي، وأنها لن تقوى على أن تتجاوز قيود أوسلو رغم تهديدها بذلك، فيبدو أن التصريح في العلقن شيء، وحقيقة الأمور شيء آخر.

ويرى البعض أن العمل السياسي الفلسطيني في ظل التسوية السياسية يعمل بدون استراتيجية واضحة المعالم أدت إلى حالة التيه السياسي التي تنتاب السلطة ومنظمة التحرير بكل فصائلها، الأمر الذي يعكس وجود خلل في الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل من الضروري التحرر من قيودها، وهو ما طالب به المجلس المركزي لمنظمة التحرير في اجتماعه يومي الرابع والخامس من آذار مارس ٢٠١٥ ، وأكدت عليه اللجنة التنفيذية للمنظمة في اجتماعاتها اللاحقة^٢. إلا أن ذلك لم يحصل حتى هذه اللحظة، لذلك طالبت الجبهة الشعبية بحاسبة الرئيس عباس. لذلك، فإن

١ فتحى صباح، "الشعبية تطالب بألا تصبح اجتماعات القيادة بديلاً لاجتماعات اللجنة التنفيذية"، الحياة، غزة، ٢٧/٨/٢٠١٧،

<https://goo.gl/VwvdC>

٢ إبراهيم أبراش، "البديل الوطني لاتفاقية أوسلو وتوابعها"، شؤون فلسطينية، ع ٢٦٢-٢٦٣، ربيع ٢٠١٦، ص ١٦.

لم تتدارك القيادة الفلسطينية نفسها بالاتفاق على برنامج واستراتيجية وطنية، كمرجعية لعمل النظام السياسي الفلسطيني في ظل المتغيرات العربية والدولية المفتوحة على كل الاحتمالات، فستسير القضية الفلسطينية نحو مستقبل مجهول وستتجه منظمة التحرير وحركة فتح نحو مزيد من التآكل^٣.

وهكذا فالتحول في المواقف الفلسطينية الرسمية تجاه إسرائيل ليس بالتحول القوي طالما أن هذه المواقف مازالت تتحرك في إطار الخيار التفاوضي وترفض التعامل مع الخيار الانتفاضي، علاوة على أن سحب الاعتراف بإسرائيل أو إلغاء الاتفاقيات معها أمر غير وارد في الحسبان، وخاصة في مخيلة الرئيس عباس الذي يسيطر بديكتاتورية كاملة على منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فما يعلنه ليس بالضرورة ينفذه، وهذا أمر محير. يبدو أنه يمارس حنكته الدبلوماسية على المؤسسات السياسية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني أكثر مما يمارسها في مواجهة الصهاينة. على سبيل المثال يعلن عباس عن وقف التنسيق الأمني، والتنسيق مازال مستمراً، ويقول إنه قطع علاقاته بالأمريكان وفي الوقت نفسه تهدد الجبهة الشعبية بانسحابها من لقاء المجلس المركزي الفلسطيني الذي تم قبل بضعة أيام (٢٠١٨/١/١٤) بسبب دعوة وُجّهت للقنصل الأمريكي في القدس للحضور.

ب- ملامح التحول في المواقف الرسمية لقيادة حكومة حماس في غزة:

قبل إعلان حماس عن تشكيلة قيادتها الجديدة، التي اختير فيها إسماعيل هنية رئيساً لمكتبها السياسي^٤ خلفاً لخالد مشعل بعد تنافس شديد مع موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي للحركة واختير فيها أيضاً أعضاء

٣ المصدر السابق نفسه، ص ٢٧.

٤ أشرف الهور، "غزة: حماس ومصر بعد العسر يسر، والسلطة تصل غزة في سياق مصالحة تسير بأقدام سلحفاة"، القدس العربي، س ٢٩، ع ٩٠٥١٤، ٣١/١٢/٢٠١٧، ص ٥.

المكتب السياسي البالغ عددهم ١٨ عضوًا، لجأت الحركة في سياق عملها لفتح الأبواب المغلقة إلى الإعلان عن وثيقة سياسية جديدة لها هي: "وثيقة المبادئ والسياسات العامة"^١. وقد شكلت هذه الوثيقة، التي أعلنها خالد مشعل في مايو ٢٠١٧^٢، وهي امتداد لميثاقها الأساسي، تحولاً في سياسة الحركة تجاه إسرائيل. فقد تعرضت حماس لكثير من الضغوط ومحاولات التضيق عليها خلال سنوات حكمها لغزة، الأمر الذي دفعها من خلال هذه الوثيقة أن تعلن عن عدم ممانعتها لإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ مع عدم الاعتراف بإسرائيل والتأكيد على حق عودة اللاجئين^٣، وفي الوقت نفسه تدعو الوثيقة إلى تحرير فلسطين بالكامل من دون التخلي عن أي حقوق ومن دون الإخلال بالثوابت مع اعتبار الصراع مع إسرائيل صراعاً سياسياً، ومن ثم التمسك بحق مقاومة الاحتلال بكل الأساليب باعتباره حقاً مشروعاً، وعدم التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين التاريخية مهما كانت الظروف والأسباب والضغوط، ورفض أي بديل عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً من نهرها إلى بحرها^٤. وتتضمن الوثيقة تعريف حماس نفسها كحركة وطنية ذات مرجعية إسلامية، وتأكيد استعدادها للانخراط في منظمة التحرير مع ضرورة العمل

١ "الوقائع الفلسطينية"، مجلة سياسات عربية، ٢٧ع، يوليو ٢٠١٧، ص ١٣٥.

٢ علي الجرباي، "وثيقة حماس الجديدة تحاية لمطاف أم بداية مسار جديد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١١١ع، صيف ٢٠١٧، ص ٦٠.

٣ إبراهيم أبراش، "مقاربة استراتيجية لوثيقة حركة حماس"، شؤون فلسطينية، ٢٦٨ع، صيف ٢٠١٧، ص ٨٤.

٤ "أوراق على طاولة حماس في ظل متغيرات إقليمية ودولية"، المركز الفلسطيني للإعلام،

<https://goo.gl/qMjQhw>، ٢٠١٧/١٢/٢٣

٥ "يوميات عربية أيار مايو ٢٠١٧"، المستقبل العربي، مج ٤٠، ع ٤٦١، يوليو ٢٠١٧، ص ١٩٠-١٩١.

٦ "الوقائع الفلسطينية"، مجلة سياسات عربية، ٢٧ع، يوليو ٢٠١٧، ص ١٣٥.

على إصلاحها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني^٥.

وشملت الوثيقة الإعلان عن استقلالية الحركة وعدم تبعيتها لأي جهة خارجية، على خلاف ميثاق التأسيس الذي كان يشير لتبعتها لجماعة الإخوان المسلمين، بهدف الحصول على قبول دولي، وإعادة فتح الأبواب المغلقة مع النظام المصري، الذي ظل طوال ثلاث سنوات يقف موقف العداء للحركة^٦. ويرى المراقبون أن الوثيقة تشكل مدخلاً لأن تحظى حماس بالشرعية والاعتراف من المجتمع الدولي بما يسمح لها ببناء علاقات إقليمية ودولية استناداً إلى نبذها للإرهاب والعنف^٧. ويثور التساؤل: هل المسار الجديد الذي رسمته حماس في وثيقتها تعديل جذري لرويتها أم محاولة توفيقية للمواءمة مع المتغيرات السياسية في المنطقة والعالم؟ الأمر الذي أثار شكوكاً لدى البعض حول ما إن كانت تعكس الوثيقة الجديدة مراجعة حقيقية ونقدًا ذاتيًا تتناغم فيه مع مراجعات جماعات الإسلام السياسي، أم إنها براغماتية سياسية بهدف محاولة الخروج من المأزق الذي تعانيه في إدارة قطاع غزة بسبب الحصار الخانق^٨.

إن ثمة قراءة أولية للوثيقة توضح -إضافة إلى ما سبق- مسألة البعد الوطني في الحركة، فبعد أن كانت تعرف نفسها بأنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين، أصبحت الآن تعرف نفسها بأنها حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية. ويمثل هذا تطوراً في فكر الحركة التي كثيراً ما نأت بنفسها عن البعد الوطني، وبالتالي تصبح حماس مع

٧ "أوراق على طاولة حماس في ظل متغيرات إقليمية ودولية"، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٧/١٢/٢٣، <https://goo.gl/rilSqA>

٨ أشرف الهور، "غزة: حماس ومصر بعد العسر يسر، والسلطة تصل غزة في سياق مصالحة تسير بأقدام سلحفأة"، القدس العربي، س ٢٩، ع ٩٠٥١٤، ٢٠١٧/١٢/٣١، ص ٥.

٩ "أوراق على طاولة حماس في ظل متغيرات إقليمية ودولية"، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٧/١٢/٢٣

<https://goo.gl/TjcYVw>

١٠ إبراهيم أبراش، "مقاربة استراتيجية لوثيقة حركة حماس"، شؤون فلسطينية، ٢٦٨ع، صيف ٢٠١٧، ص ٨٤.

هذه الوثيقة جزءًا داخليًا أصيلاً من الحركة الوطنية الفلسطينية. كما تعكس الوثيقة التحول في توجه الحركة نحو الاعتدال ووسطية الإسلام والتفرقة بين الصهيونية واليهودية ورفضها لظاهرة اللاسامية واضطهاد اليهود. علاوة على ذلك انفتاح حماس والتشديد على قبولها بمبادئ التعددية والديمقراطية والشراكة الوطنية وقبول الآخر، الأمر الذي يعني فتح التعاون مع جميع الحركات والفصائل على الساحة الفلسطينية. وهو ما يعكس في نهاية المطاف مرونة الحركة وواقعتها. فالوثيقة تؤكد رفض المشروع والكيان والاحتلال الإسرائيلي وجميع الاتفاقات والمبادرات ومشروعات التسوية التي تجحف بالحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطيني، وكلاهما يوجب تحرير فلسطين ومشروع المقاومة بجميع الأساليب بما فيها المقاومة المسلحة^١. وبصفة عامة نظر البعض لهذه الوثيقة على أن حماس تتجه نحو الاعتدال الذي يمكن أن يمهد، بحسب مسؤولين ومحللين، لقبولها دوليًا، ولا سيما بعد اعترافها بحدود عام ١٩٦٧ وتوصيف الصراع مع إسرائيل بأنه صراع سياسي لا ديني^٢.

أما عن موقف حماس من قرار ترامب، فقد أعلن الناطق الرسمي باسم حماس سامي أبو زهري بأن قرار ترامب لن يفلح في تغيير حقيقة كون القدس أرضًا عربية وإسلامية^٣.

ثانيًا - بيئة التحول:

ما من شك أن بيئة التحول، محليًا وإقليميًا ودوليًا، لم تكن مواتية لإحداث تحول فارق وجوهري في المواقف الرسمية الفلسطينية؛ إذ يمكن القول إنها كانت ومازالت بيئة معاكسة تزداد سلبية بشكل تصاعدي يومًا بعد يوم.

١ علي الجرباوي، "وثيقة حماس الجديدة نهاية لمطاف أم بداية مسار جديد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١١١، صيف ٢٠١٧، ص ٦٢-٦٣.

٢ "الوقائع الفلسطينية"، مجلة سياسات عربية، ع ٢٦٤، مايو ٢٠١٧، ص ١٢٦.

٣ بسام رمضان، "أول تعليق من حركة حماس على قرار ترامب"، المصري اليوم، ٢٠١٧/١٢/٦، <https://goo.gl/٨jzGja>

فالمستوى المحلي تسيطر عليه قضايا الانقسام وكيفية تجاوزه وعترات احتمالات المصالحة، والمستوى الإقليمي يأتي على رأسه حالة الضعف العربي الناجمة عن إفشال الربيع العربي ومنع النظم المستبدة التوجه نحو الديمقراطية الحقيقية، أما على المستوى الدولي فالقوة العظمى الراعية لحل الصراع فقدت مصداقيتها نتيجة حالة الانكشاف في مواقفها في ظل إدارة ترامب.

فعلى المستوى المحلي، وبعد عشر سنوات على الانقسام الداخلي بين فتح وحماس انطلق قطار المصالحة بعقد ١٩ جولة^٤، حيث أعلنت القيادة الجديدة لحماس من القاهرة حل اللجنة الإدارية التي شكلتها في غزة، وهو ما كلل جهود المصالحة مع فتح بإعلان جديد من القاهرة. لكن العثرات لإغلاق هذا الملف ما زالت مستمرة وتوقفت الجهود عند قضية تمكين الحكومة الفلسطينية، وهو ما لم يتم حتى الآن^٥. ولم تكن الخلافات الفتحاوية الداخلية أقل حظًا وخاصة تجاه تيار دحلان^٦، ومن المتوقع أنه مقابل الضغط على السلطة سيزداد الدعم العربي لتيار دحلان ماليًا وسياسيًا تمهيدًا للتعامل معه بصفة رسمية. فالرئيس عباس يزيد حدة مشاكل حركة فتح بطريقة غير مباشرة من خلال سياسته في معالجة موضوع الموالين لتيار دحلان عبر

٤ وهذه الجولات هي: وثيقة إعلان القاهرة ٢٠٠٥، ثم وثيقة الأسرى ٢٠٠٦، ووثيقة اتفاق مكة ٢٠٠٧، لقاء صنعاء ٢٠٠٨، لقاء السنغال ٢٠٠٩، اتفاقية الوفاق الوطني في القاهرة ٢٠١٠، لقاء الخرطوم ٢٠١٠، لقاء دمشق ٢٠١٠، اتفاقية الوفاق الوطني في القاهرة ٢٠١١، لقاء المغرب ٢٠١٢، اتفاقية الدوحة ٢٠١٢، لقاء بيروت ٢٠١٣، اتفاق القاهرة ٢٠١٣، اتفاق مخيم الشاطئ ٢٠١٤، لقاءات الدوحة ٢٠١٥، لقاء جنوب إفريقيا ٢٠١٦، لقاءات جنيف ٢٠١٦، لقاءات بيروت ومبادرة النقاط العشر ٢٠١٧، ولقاء موسكو ٢٠١٧. عقل محمد أحمد صلاح، "حركة فتح بين الخلافات الداخلية والضغط الخارجية"، المستقبل العربي، مح ٤٠، ع ٤٥٩، مايو ٢٠١٧، ص ٢٩.

٥ فادي أبو سعدي، "رام الله: الأشد قسوة على القضية الفلسطينية بوعده ترامب والاستيطان"، القدس العربي، س ٢٩، ع ٩٠٥١، ٢٠١٧/١٢/٣١، ص ٥.

٦ أنظر بالتفصيل: عقل محمد أحمد صلاح، "حركة فتح بين الخلافات الداخلية والضغط الخارجية"، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص ١٢١-١٢٥.

فصلهم واعتقالهم وقطع رواتبهم وإحالة بعضهم إلى التقاعد المبكر، وتهميش الرئيس لموظفي حركة فتح في القطاع^١. علاوة على عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية وإقامة دولة بواسطة المفاوضات مع إسرائيل، ورفضها إجراء انتخابات ورفضها استخدام المقاومة العنيفة، وفي المقابل اختار عباس استراتيجية تدويل الصراع كأسلوب وحيد للمقاومة، حيث يخوض الطرف الفلسطيني معركة دبلوماسية وقانونية وإعلامية. وفي الشأن الداخلي تعاني السلطة الفلسطينية من ضعف لأجهزتها الأمنية في مناطق كثيرة^٢.

وعلى المستوى الإقليمي، أدت تداعيات الربيع العربي وانشغال العرب بمشاكلهم الداخلية وإدراك إسرائيل لتراجع القضية الفلسطينية لدى العرب، إلى أن زادت من اعتدائها على الشعب الفلسطيني وأفشلت كل مبادرات السلام^٣. كما أدت إلى أن فرضت الإدارة الأمريكية على السلطة الفلسطينية في عام ٢٠١٣ أن تقوم باستئناف المفاوضات مع إسرائيل، في محاولة واضحة لاستغلال الظرف الراهن باعتباره فرصة سانحة لحملهم على القبول بالإملاءات الإسرائيلية والأمريكية في ظل انشغال العرب بأحوالهم الداخلية وانقسام الفلسطينيين. وبصفة عامة، تراجعت مكانة فلسطين في الأجنحة العربية، ووجد الفلسطينيون أنفسهم مكشوفين تمامًا أمام إسرائيل سياسيًا وعسكريًا وعلى صعيد الإجراءات العملية^٤. كما أن إسرائيل تسعى لاستثمار المبادرة العربية ليس لتحقيق خطوات جادة لحل القضية الفلسطينية ولكن لإقامة علاقات مع الدول العربية السنية لمواجهة إيران.

وقد ترتب على ذلك كله، أن حدث تحول من كون القضية الفلسطينية مدخلاً عملياً لتسوية فلسطينية-إسرائيلية ضمن إطار تطبيع شامل بين الدول العربية وإسرائيل، إلى إمكانية حصول إسرائيل على التطبيع مع العرب من دون دفع الثمن المتمثل في تسوية القضية الفلسطينية سلمياً؛ بحيث يكون التطبيع مع الدول العربية من المنظور الصهيوني الأمريكي مقدمة لتسوية القضية، لا أن يكون نجاح التسوية شرطاً للتطبيع. وقد شكل انكفاء الدول العربية والعجز العربي الرسمي عن مساندة القضية الفلسطينية، بالتوازي مع استثمار القوى الإقليمية غير العربية (إيران) لهذا العجز، محور السياسات الإقليمية في المنطقة. ثم جاء الربيع العربي بآماله العريضة وما لبث أن تحول إلى حروب أهلية، وتراجعت القضية الفلسطينية من أجنحة الدول العربية التي انشغلت بتداعيات الربيع العربي والتهديدات من المصادر الإقليمية، فلم تعد القضية الفلسطينية وسيلة لإضفاء المشروعية على دولها كما كان الأمر في السابق، وإنما أصبحت عبئاً على قدراتها في مواجهة إيران، وأمست التحديات المشتركة التي تواجه الدول العربية وإسرائيل هي الشعار المرفوع لإمالة ميزان القوى الإقليمي ضد إيران، في حين تراجعت القضية الفلسطينية^٥.

وقد تراجعت العلاقات الفلسطينية المصرية بعد رفض الرئيس عباس لمبادرة الربيع العربية التي قدمتها مصر والأردن والسعودية والإمارات في سبتمبر ٢٠١٦ لتسوية الخلاف بين عباس ودحلان؛ ومن ثم يتم العمل على مصالحة حماس وفتح؛ لقطع الطريق على إسرائيل التي تدعي بعدم وجود شريك فلسطيني بسبب الانقسام الفلسطيني وعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة^٦.

١ المصدر السابق نفسه، ص ١٣٨.

٢ عليان الهندي، "القضية الفلسطينية في التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي السنوي ٢٠١٦-٢٠١٧"، شؤون فلسطينية، ع ٢٦٧، ربيع ٢٠١٧، ص ١١٥.

٣ د. بركات الفرا، "انعكاسات البيئة العربية على القضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، ع ١٩٨، مج ٤٩، أكتوبر ٢٠١٤، ص ١٣٠-١٣٣.

٤ ماجد كيالي، "القضية الفلسطينية في سلم الاهتمامات العربية الراهنة"، شؤون عربية، ع ١٦٤، شتاء ٢٠١٥، ص ٤٣-٤٦.

٥ مصطفى اللباد، "السياسات العربية حيال القضية الفلسطينية بين الغياب والتواطؤ"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٠٨٤، حريف ٢٠١٦، ص ١٠٢-١٠٣.

٦ مخيمر سعود أبو سعدة، "المتغيرات في الشرق الأوسط وأثرها على القضية الفلسطينية"، شؤون فلسطينية، ع ٢٦٧، ربيع ٢٠١٧، ص ١٧-١٩.

وقد تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية، فلم تعد القضية الفلسطينية في مركز الاهتمام العربية بسبب ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية لتحويلها إلى سلطة بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣، وبسبب حالة الانقسام الفلسطيني والتنازع على المكانة والقيادة والسلطة منذ أكثر من عشرة أعوام وشيوع نوع من الإحباط والضياع بين الفلسطينيين بحكم تهميش منظمة التحرير^١.

أما على المستوى الدولي، فقد تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية بسبب حالة الانقسام الفلسطيني، وغياب النظام العربي وتشنته، واستنكاف الولايات المتحدة عن القيام بأي مبادرة لإخراج عملية التسوية من جمودها. وتركزت الجهود الدولية في مواجهة خطر داعش والقاعدة وترتيب أوضاع المنطقة وإعادة هيكلتها بما يحقق مزيداً من المصالح للقوة العظمى والدول الكبرى وحليفهم إسرائيل؛ وهو ما أدى إلى تراجع القضية الفلسطينية في العالم وغياب الإجماع عليها^٢.

علاوة على ذلك، فقد شجعت إسرائيل والولايات المتحدة على تغلغل إيران في المشهد العربي، واستثمرت إسرائيل ذلك في السعي لتوطيد علاقاتها بالدول العربية، لمواجهة إيران وأذرعها. ولذلك، فإن إيران بسلوكها تحقق مصلحة إسرائيل، وأي لقاء إسرائيلي عربي هو لقاء مصالح لمواجهة إيران وأي تهديد آخر للأنظمة العربية^٣.

ثالثاً- تقييم التحول والمأمول منه:

من الطبيعي أن يكون التحول في المواقف الرسمية الفلسطينية تجاه إسرائيل ضعيفاً وليس على مستوى المرحلة، طالما أن الانقسام الفلسطيني مازال مستشرياً على مستوى

القيادة والمؤسسات السياسية والفصائل وداخل الفصيل الواحد وداخل المؤسسة السياسية الواحدة (لجنة تنفيذية، لجنة مركزية، مجلس مركزي، مؤتمر عام) في إطار فردية صنع القرار، وطالما أن خيار التفاوض والتسوية السلمية مازال قائماً رغم أن إسرائيل تمضي قدماً وبخطى متسارعة في بناء المستوطنات وتهويد القدس والمسجد الأقصى. ومن المتوقع أيضاً في ضوء هذه الحالة أن تسعى إسرائيل تدريجياً إلى تقليص مهام السلطة الفلسطينية وزيادة التدريجية لمهام الإدارة المدنية الإسرائيلية^٤.

ولذلك فهناك أربع وسائل ثمانية تحقق إسرائيل من خلالها ما تريد وبشكل تدريجي:

الوسيلة الأولى- استثمار اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بما وبأن الصراع على حدود ١٩٦٧ في أن تظهر أمام العالم كحركة تحرر وطني.

الوسيلة الثانية- خيار التفاوض والتسوية الذي يكبل القيادة الفلسطينية بقيود لا تجعلها قادرة على منع إسرائيل مما تفعله سوى ممارسة العمل الدبلوماسي والقانوني. ويمكن تقييم الموقف الرسمي الفلسطيني من عملية التسوية والاتفاقات الموقعة بشكل عام من خلال التأكيد على أن دخول منظمة التحرير منذ البداية في هذه العملية لم يكن أمراً صائباً، والقفز على جهود فريق المفاوضات الذي قاده حيدر عبد الشافي واستعجال النتائج في أوسلو كان خطأً كبيراً. كما أنه كان من المفروض تقييم الممارسة الفلسطينية على الاتفاقات الموقعة^٥، لكن فردية صنع القرار وقفت حائلاً دون ذلك.

الوسيلة الثالثة: الانقسام الفلسطيني الذي يعيق القدرة على تفعيل الخيار الانتفاضي.

والوسيلة الرابعة: الضعف العربي الذي يجعل الشعب الفلسطيني وحيداً وبدون دعم من حاضنته المعهودة.

٤ عقل محمد أحمد صلاح، "حركة فتح بين الخلافات الداخلية والضغط الخارجية"، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص ١٢٦.

٥ إبراهيم أبراش، "البديل الوطني لاتفاقية أوسلو وتوابعها"، شؤون فلسطينية، ع ٢٦٢-٢٦٣، ربيع ٢٠١٦، ص ٥-٣٠.

١ ماجد كيالي، "المقاربة الإقليمية لتسوية القضية الفلسطينية واحتمالاتها"، شؤون عربية، ع ١٧٠، صيف ٢٠١٧، ص ٤٩.

٢ المصدر السابق نفسه، ص ٥٠.

٣ السابق نفسه، ص ٥٤-٥٦.

وعلى مستوى التطورات الأخيرة التي أعقبت وعد ترامب لليهود أن تكون القدس عاصمة لهم، فقد وجهت الجبهة الشعبية انتقاداتٍ بسبب تأخر اللجنتين المركزية والتنفيذية في الانعقاد رغم مرور شهر على قرار ترامب، وبسبب عدم توجه الرئيس عباس للمحكمة الجنائية الدولية، وبسبب عدم تنفيذ القرارات السابقة للمجلس المركزي^١. وأثير الحديث عن غياب المؤسسة السياسية الفلسطينية التي غدت مهمشة^٢ في ظل الشخصانية المفروضة. ولذلك طالبت الجبهة الشعبية بإخضاع الرئيس عباس للمساءلة^٣. وفي سلوك طريق معاقبة كل من يعترضه وينتقد سياسته الداخلية والخارجية، أو عزز الرئيس عباس باتخاذ خطوات رسمية عقابية ضد الجبهة الشعبية، تمثلت بقرار وقف المستحقات المالية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من الصندوق القومي الفلسطيني، ابتداءً من بداية هذا العام^٤.

من جهة أخرى جاء خطاب الرئيس عباس في افتتاح دورة انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني في رام الله مخيباً للآمال؛ لأنه لم يتطرق مطلقاً إلى القضايا المحورية التي يطالب الشعب الفلسطيني باتخاذ قرارات حاسمة بشأنها، مثل سحب الاعتراف بإسرائيل، وإلغاء التنسيق الأمني معها، وإنهاء اتفاقات أوسلو، ولم يطالب مطلقاً بتصعيد

الانتفاضة وتقديم كل الدعم لها^٥. ورغم أن قرارات المجلس الوطني والمركزي بإيقاف التنسيق الأمني صدرت منذ سنوات^٦، إلا إنه مازال قائماً منذ أكثر من عشرين عامًا.

أما على مستوى حركتي حماس والجهاد فقد قاطعتا اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد يوم ٢٠١٨/١/١٤ بمجرد اصرار الرئيس عباس على عقده في قاعة المقاطعة في رام الله، وعدم الاستجابة لقرارات اللجنة التحضيرية بعقده في بيروت أو خارج المناطق المحتلة. وكان المقترح أن ينعقد في الخارج وكذلك المجلس الوطني، وأن يتم التدقيق في أهلية الأعضاء دون أي إقصاء أو قوائم سوداء يضعها الرئيس والقيادة المحيطة به، وتكون هناك محاسبة حقيقية لأداء السلطة والمنظمة^٧. وقد تبين أن الاجتماع جرى استخدامه لامتصاص حالة الغضب الفلسطينية وإعطاء السلطة ورقة ضغط على إسرائيل لاستئناف المفاوضات^٨.

وعلى الرغم من خطورة التحديات، فإن القيادة الفلسطينية لا تزال تعتمد سياسة الانتظار والاكتماء بإطلاق التهديدات باتخاذ إجراءات لا تصل إلى مستوى سحب أو تعليق الاعتراف بإسرائيل والعمل على تجميد عضويتها في الأمم المتحدة، وتفعيل الملاحقة القانونية للقادة

٥ انظر: عبد الباري عطوان، "لماذا نؤيد بقوة مقاطعة حركتي حماس والجهاد الاسلامي لاجتماع المجلس المركزي...؟"، رأي اليوم، مصدر سابق. "عباس لم يتغير وتجنبه سحب الاعتراف وإلغاء أوسلو امام المركزي الدليل الأبرز، واعجابه بالمفاوض الإيراني يتناقض مع ادارته للمفاوضات، وكيف نصدق وقف الاتصالات مع أمريكا في ظل دعوة قتلها؟ ولماذا كانت شكوك حماس والجهاد في محلها؟"، رأي اليوم، ٢٠١٨/١/١٥، <https://goo.gl/qHcJCC>

٦ "لماذا الجبهة الشعبية وحدها وليس حماس التي تحرق صور عباس وتطالبه بالرحيل؟ وبأي حق يجمد الرئيس مخصصاتها الشهرية لاعتراضها على سياساته؟ ولماذا تأخرت هذه المظاهرات كل هذه السنوات؟ ولماذا نتعذر لشاعرنا الكبير سميح القاسم؟"، رأي اليوم، ٢٠١٦/٤/١٢، <https://goo.gl/sbQ4MR>

٧ عبد الباري عطوان، "لماذا نؤيد بقوة مقاطعة حركتي حماس والجهاد الاسلامي لاجتماع المجلس المركزي...؟"، رأي اليوم، مصدر سابق. ٨ المصدر السابق نفسه.

١ عبد الباري عطوان، "لماذا نؤيد بقوة مقاطعة حركتي حماس والجهاد الاسلامي لاجتماع المجلس المركزي غدا وتتمنى ان تلحق بهما الجبهة الشعبية؟ ولماذا رام الله وليس غزة؟ وما الذي يريد الرئيس عباس الحصول عليه؟ وهل هذا الاجتماع شرعي؟"، رأي اليوم، ٢٠١٨/١/١٣، <https://goo.gl/pavjAK>

٢ د. فايز أبو شمالة، "أين الموقف الفلسطيني الرسمي من قرار ترامب؟"، رأي اليوم، ١٢ ديسمبر ٢٠١٧، <https://goo.gl/krQNks>

٣ "الجبهة الشعبية تصعد من لغة الانتقاد وتطالب بإخضاع أبو مازن للمساءلة وحل لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي وتدعو حركة فتح لمساءلة رئيس اللجنة محمد المدني"، رأي اليوم، ٢٠١٦/٩/١٦، <https://goo.gl/fhfynx>

٤ نادر الصغدني، "عقاب عباس للشعبية يثير الجدل حول تفرد بالقرار الفلسطيني"، الخليج أن لاين، غزة، ٢٠١٦/٤/١١، <http://klj.onl/Z۲۲qmk۶>

الإسرائيليين في محكمة الجنايات الدولية بشأن ملفات جرائم الحرب، ومنها الاستيطان والعدوان على قطاع غزة وعمليات الإعدام الميداني والأسري، وهي إجراءات سبق أن صدر بشأنها قرارات من المجلس المركزي لمنظمة التحرير منذ مارس ٢٠١٥ من دون أن تطبق حتى اليوم^١. وعليه، فليس هذا هو التحول المأمول.

لذلك، فالمطلوب هو إدارة موحدة واستراتيجية موحدة للصراع تصب في صالح القضية الفلسطينية، ومن الضروري أن يكون هناك عقل سياسي يدير المقاومة بحكمة كبيرة، فالمقاومة لا تعني بالضرورة فقط المقاومة المسلحة، وهنا يتعين على الفلسطينيين أن يتوافقوا على أساليب المقاومة. والحفاظ على سلاح المقاومة وحقوق الشعب الفلسطيني بحاجة إلى استراتيجية جامعة، تبدأ من إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وتمر بتشكيل حكومة تتبنى استراتيجية شاملة للمقاومة بعمومية الكلمة التي لا تقتصر على نوع معين. فمن الممكن أن تكون مقاومة شعبية، ومن الممكن أن تكون في بعض الأوقات مسلحة^٢.

والتحول المأمول تجاه إسرائيل هو إلغاء قرار الاعتراف بها وإلغاء اتفاقات أوسلو وكل الاتفاقات الأخرى، والرجوع إلى نص الميثاق الوطني الفلسطيني قبل تغييره. ومن محفزات التحول المأمول: المصالحة، الوحدة الوطنية، إصلاح منظمة التحرير، إصلاح الوضع العربي، بناء الاستراتيجية الشاملة، اتباع الخيار الانتفاضي، والقيام بمقاومة مدنية شاملة.

خاتمة:

١ خليل شاهين، "حكومة نتنياهو تقتنص الفرص لتعميق الضم والتطبيع الإقليمي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١١٠ع، ربيع ٢٠١٧، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٢ "إسرائيل والولايات المتحدة تسعيان لتجريد غزة من السلاح، مفكر مصري: التحول المفاجئ في الموقف الدولي من المصالحة مقدمة لصفحة القرن"، فلسطين اليوم، غزة، ١٠/٥/٢٠١٧،

<https://goo.gl/Lqb4U9>

وهكذا لم يكن التحول في المواقف الرسمية الفلسطينية على مستوى المرحلة، ولا هو التحول المأمول، رغم أنها خطوة في الاتجاه الصحيح. وبيئة التحول لم تكن مواتية محلياً ولا عربياً ولا دولياً؛ لذلك ينبغي العمل على إيجاد بيئة مواتية، والبدء بالمستوى الفلسطيني، بتحقيق المصالحة وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته على أسس ديمقراطية، بحيث يتم تجاوز شخصية القيادة وفردية صنع القرار فهي عامل ضعف كبير، بينما مؤسسية صنع القرار وتفعيل آلية المحاسبة هي أمر لا غنى عنه. فضلاً عن ذلك ينبغي عدم الانتقاص من قدر تطوير القوة العسكرية الفلسطينية. وعلى القيادة الفلسطينية أن تتحرر من خطئها الأكبر الذي ارتكبته، وهو خيار التسوية والتفاوض، أو عليها أن تزواج بينه وبين الخيار الانتفاضي، أو حتى تترك أنصار الخيار الانتفاضي يفعلون ما يشاءون. على القيادة الفلسطينية أن تولي اهتماماً كبيراً للمقاومة المدنية الشاملة لا أن تقتصر على التحركات الدبلوماسية والتصريحات السياسية، أما الجانب القانوني فقد حدث فيه تطور كبير لكنه بحاجة إلى المزيد.

على المستوى العربي، وفي ضوء انكشاف التحول في المواقف العربية تجاه إسرائيل وهيئة الأجواء للتطبيع الكامل بحجة أنه تهيئة مناسبة تسبق الحل الجذري للصراع، وهذا أسلوب خداع صهيوني أمريكي معهود، تضررت بسببه القضية الفلسطينية، فمن الواضح أن الرؤية الصهيونية الأمريكية تقوم على أن تقارب المصالح العربية الإسرائيلية لمواجهة إيران والإخوان والقاعدة وداعش وحزب الله، ومن ثم يمكن أن تكون وسيلة ناجعة للتطبيع الشامل دونما حاجة لشرط الحل الجذري للصراع، أو يمكن أن يكون هناك حل جذري لكنه على طريقة ترامب و نتنياهو ومححف بحق الشعب الفلسطيني إلى أبعد الحدود.

لقد تضررت القضية الفلسطينية أيضاً بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول العربية، وما من شك أن حل النزاعات الطائفية وتجاوز أزمة الصراع على السلطة تزيد الفلسطينيين قوة. وأحوال العراق وسوريا ولبنان

واليمن وليبيا اليوم، وكذلك مصر والسودان، ومواجهة دول مجلس التعاون لإيران، ما من شك أن كل هذا يؤثر تأثيراً سلبياً على القضية الفلسطينية. فإذا كانت الدول العربية بخير وتنعم بالاستقرار والأمان، فإن القضية الفلسطينية ستكون بخير أيضاً وقادرة على مواجهة المشروع الصهيوني، والعكس صحيح.